الجمـــهورية الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العـالي والبحـث العلـمي
جامعـــة 8 مـاي 1945 قالمـــــة
كليـــــة الآداب واللّغات
قسم اللغة والأدب العربي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
Faculté des lettres et langues
Département de la langue et littérature arabe

الرقم: .....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستـر

تخصص: (لسانيات تطبيقية)

قضايا القياس النحوي في كتاب "الخصائص" لابن جني دراسة وصفية تحليلية

مقدمة من قبل:

الطالب (ة): **رمضاني هدى**

تاريخ المناقشة:24. /06 / 2025

أمام اللجنة المشكلة من:

الاسم واللقب	الرتبـة	مؤسسة الانتماء	الصفة
لطيفة روابحية	أ.محاضرأ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
عبد الناصر درغوم	أ.محاضرب	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
فريدة معلم	أ.محاضرب	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا

السنة الجامعية:2025/2024

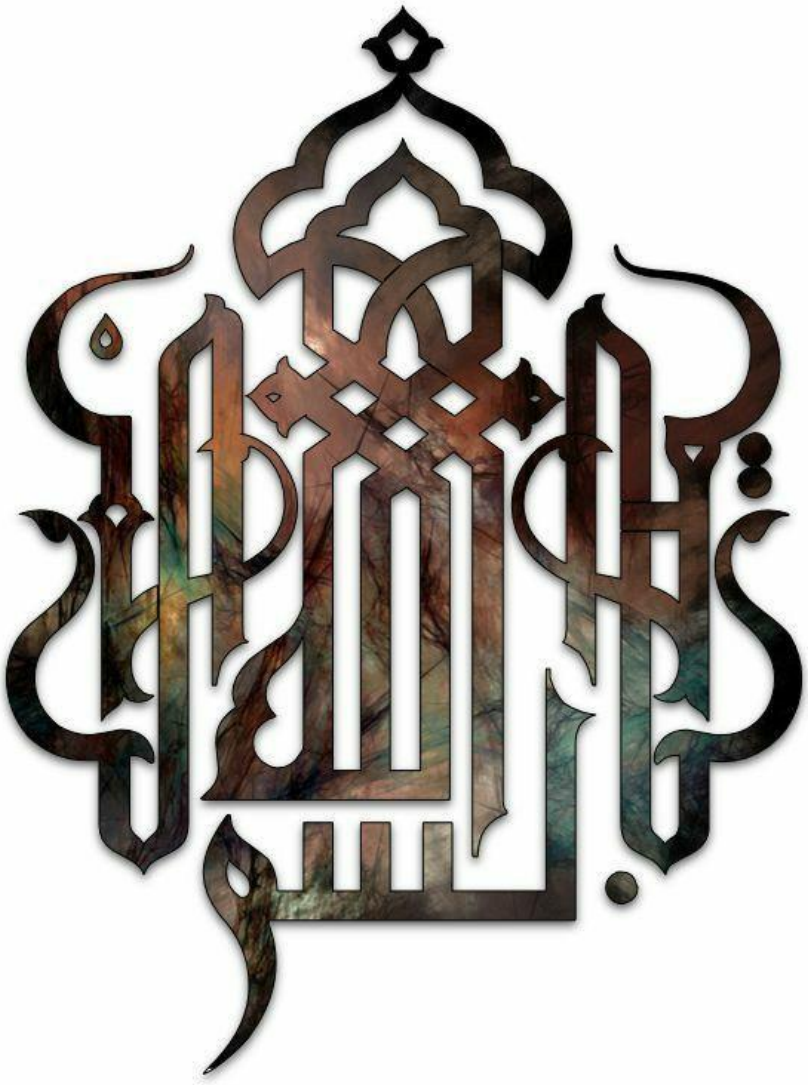

الشكر والعرفان:

قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلم

{من لم يشكر النَّاس، لم يشكر الله عزَّ وجلَّ}

أحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملئ السماوات والأرض على ما أكرمتني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه.

يسرني أن أقدم جزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف {عبدالناصردرغوم}حفظه الله وأطال في عمره، لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة، وتكرمه بنصحي وتوجيهي إلى غاية إتمام هذه الدراسة.

وأتقدم أيضاً بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة.

الإهداء:

"بسم خالقي وميسر أموري وعصمت أمري لك كل الحمد والامتنان"

الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً على البدء والختام لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريباً ولا الطريق كان سهلاً لكني فعلتها.....

﴿وآخر دعواهم أنِ الحمد لله ربِّ العالمين﴾

أهدي نجاحي لنفسي أولاً ثمَّ إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة، دمتم لي سندًا لا عمر لهُ....

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى نور عيني وضوء دربي إلى القلب الحنون، إلى من علَّمتني معنى الحب الحقيقي، وإلى من كانت لي سنداً وعوناً في كلِّ خطوة، إلى من احتضنني قلبها قبل يدها وسهَّلت لي الشدائد بدعائها [أمي الغالية]

إلى الذي علَّمني معنى الحياة إلى الذي حملت اسمه فخراً، إلى معلمي الأول الذي سعى طوال حياته لأكون الأفضل، ذلك الرجل الذي كان ولا يزال سندي الأول، الذي علّمني معنى الصبر والاجتهاد، وغرس فيَّ حبّ العلم والمعرفة منذ الصغر. [ابي العزيز]

إلى نصفي الثاني وأنس روحي وبهجتها، إلى مصدر الإلهام لي دائما إلى من كانت معي منذ أول خطوة خطيتها وسرنا في مشوارنا الدراسي معا ولم نفترق [توأمي الحبيبة]

إلى من علمنني معنى الأخوة الحقيقية، وإلى من كنَّ لي سنداً وعوناً في كل خطوة إلى من شددت عضدي بهم أخواتي [عبير، مريم، سناء، فاطمة]

إلى أول حفيدة وأحنّ أخت إلى آخر حفيد وأخٍ وقرة عيننا [زينب، يعقوب]

إلى أمي الثانية إلى ملاذي الآمنين إلى مصدر الدعم والعطاء [خالتي الحبيبة]

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، وأنزل القرآن بلسان عربي مبين، ثم الصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين، خاتم المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداهم إلى يوم الدين أما بعد:

يعتبر القياس النحوي من أهم الوسائل التي استخدمها النحاة في تأسيس قواعد اللغة العربية فهو منهج عقلاني يعتمد على إلحاق فرع بأصل لوجود رابط مشترك بينهما، وغالبًا ما يكون علة نحوية.

نشأ القياس في بيئة علمية تهدف إلى تفسير كلام العرب وضبطه، وتوسيع نطاق القواعد المستنبطة من النصوص المسموعة، حتى لا تبقى اللغة مقيدة بها. وقد تعامل النحاة مع القياس كأداة منهجية دقيقة، تخضع لشروط محددة، وتفصل بين ما هو جائز وما هو غير جائز، وبين ما يُعتبر من كلام العرب وما يُستثنى منه. ومن هنا، أصبح القياس أساسًا رئيسًا في بناء النحو العربي، وعلامة على تماسكه العقلي واللغوي.

وفي هذا السياق يأتي كتاب الخصائص لابن جني كأحد أعمدة الدرس اللغوي العربي، إذ تناول فيه صاحبه قضايا لغوية ونحوية بعمق فلسفي ونظري، ومن بينها قضية القياس التي شغلت حيزا من تفكيره النحوي. فقد تعامل ابن جني مع القياس بوصفه آلية عقلية ومنهجية في تفسير الظواهر اللغوية، ووسيلة لربط الجزئيات بالكليات، مما يجعل هذه القضية في كتاب الخصائص مجالا غنيا للدراسة والتحليل.

من هذا المنطلق يأتي هذا البحث الموسوم ب: "قضايا القياس النحوي في كتاب الخصائص لابن جني، دراسة وصفية تحليلية" من خلال جمع القضايا المتعلقة بالقياس النحوي. وللإشارة إلى هذا الموضوع حاولنا الإجابة على الإشكالية التالية: كيف تناول ابن جني قضايا القياس النحوي في كتاب الخصائص؟ وكيف قام بتوظيف هذه الأداة في تفسير القواعد النحوية.

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية أبرزها: ما هو مفهوم القياس؟ نشأته؟ وما هي أهميته وأنواعه وأركانه؟

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية:

– الأهمية العلمية لكتاب الخصائص وقلة الدراسات المتخصصة في هذا الجانب.

مكانة ابن جني الفكرية والعلمية في التراث العربي.

الثراء العلمي لكتاب الخصائص.

– يعتبر أحد أعمدة التراث اللغوي والنحو العربي، ومرجعا تأسيسيًا في التنظير للغة وقواعدها.

–هو كتاب جامع بين علوم متعددة، فهو لا يعالج النحو في حدوده الضيقة بل يربطه بالصرف والدلالة والبلاغة وفقه اللغة.

– كون القياس النحوي أساسا لبناء القاعدة واستنباط الأحكام عند النحاة.

أسباب ذاتية:

–رغبتي الشخصية في التعمق في قضايا النحو العربي عامة والتعرف على القياس من وجهة نظر ابن جني خاصة، كما كانت رغبتي أيضا في اهتمامي كيف كان النحاة يشتغلون على اللغة ويؤسسون القواعد انطلاقا من أدوات عقلية مثل القياس،

– ميولي في تطوير مهارات التعامل مع النصوص التراثية الصعبة.

وفي سبيل تناول هذا البحث، فقد عالجت الباحثة هذا الموضوع مستعينة بآليات المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الذي يدرس الظاهرة كما هي في واقعها، دون تدخل في صياغتها أو توجيهها، بل يسعى إلى وصف خصائصها بدقة، تمهيدا لتحليلها واستنباط أبعادها المختلفة.

ومن هنا تتجلى أهداف هذه الدراسة ومن بينها:

. تحديد مفهوم القياس النحوي كما عرضه ابن جني في كتابه "الخصائص".

. إبراز مكانة ابن جني بين النحاة في مجال التنظير للقياس النحوي ومقارنته بآراء من سبقه أو عاصره.

. الكشف عن العلاقة بين السماع والقياس في تصورات ابن جني.

. تحفيز الدارسين المعاصرين على إعادة قراءة كتب التراث النحوي بعين تحليلية لفهم الأطر المعرفية واللغوية المؤسسة لها.

. تحليل المنهج الوصفي والتحليلي الذي اعتمده ابن جني في توظيف القياس في تفسير الظواهر النحوية.

. رصد القضايا النحوية التي تناولها ابن جني بالقياس وتحليل نماذج لها.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية القياس النحوي في كونه يشكل الحجر الأساس في المنهج النحوي القديم، القياس النحوي يُعد أداة أساسية في اللغة العربية، حيث يسهم في توسيع القواعد النحوية وتحديد ما هو جائز وما هو غير جائز. يساعد في تفسير كلام العرب ويعزز القدرة على الإبداع اللغوي، مما يُثري الأدب والنثر. كما يُعتبر أساسًا منهجيًا يُستخدم للوصول إلى استنتاجات نحوية دقيقة، مما يضمن تماسك اللغة ومرونتها عبر الزمن.

وقد جاء هذا البحث مقسما إلى ما يلي:

- **مقدمة:** تمهيد للبحث مبينةً: إشكاليته، عنوانه، وعلاقة الباحث به، وأسباب اختياره، والأهداف المرجوة من إنجازه، والمنهج المتبع فيه، مع بيان أقسام البحث، والصعوبات التي واجهت الباحث أثناء إعداد البحث، ثم ذكرت أهم المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها في إنجاز هذا البحث.
- الفصل النظري موسوم: بالقياس النحوي . أسسه المعرفية وأطره المنهجية. والذي قسّمته إلى خمس مباحث:

المبحث الأول: مفهوم القياس النحوي

المبحث الثاني: نشأته

المبحث الثالث: أهميته

المبحث الرابع: أنواعه

المبحث الخامس: أركانه

- الفصل التطبيقي وهو لبُّ الموضوع، وتناول تمهيدًا، قضايا القياس النحوي التي بلغ عددها ثمانية قضايا: قضية الاطراد والشذوذ، قضية تعارض السماع والقياس، قضية قوة القياس عند

العرب، قضية أنواع المقاييس، قضية القياس على الضعيف، قضية القياس على القليل، قضية حدود الأخذ بالقياس، قضية أقسام القياس.

- **خاتمة:** تناولت أهم نتائج هذه الدراسة.
- **قائمة المصادر والمراجع**
- **فهرس**

أمّا عن الصعوبات التي واجهتها هي أسلوب ابن جني في كتابه الخصائص بالتقعيد الاصطلاحي والتركيبي، الذي تطلب مني جهدا مضاعفا في الفهم والتفسير، خاصة عند تتبع عباراته المتداخلة وتحليل مقاصده الدقيقة إضافة إلى تحديد حدود القياس.

أمّا عن الدراسات السابقة التي ساعدتني في بحثي هي: القياس النحوي عند ابن جني(د. أحمد ميلاد حيدر)، أحكام القياس عند ابن جني(عائشة عبد الرحمن الظاهري).

أما عن المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في بحثي هي: كتاب الخصائص لابن جني . أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم والإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري، الاقتراح في علم النحو للسيوطي، الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي.

في الأخير أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف أعضاء اللجنة.

الفصل الأول:

القياس النحوي ـ أسسه المعرفية وأطره المنهجية

. تمهيد

. المبحث الأول: مفهوم القياس النحوي

. المبحث الثاني: نشأته

. المبحث الثالث: أهميته

. المبحث الرابع: أنواعه

. المبحث الخامس: أركانه

تمهيد:

يُعد القياس من الآليات العقلية التي استعان بها الإنسان لفهم الظواهر وتحليلها، وهو من أبرز أدوات الاستنباط التي تعتمد على إلحاق فرع بأصل في حكم، لاتحاد العلة بينهما. وقد شكّل القياس ركيزة أساسية في العلوم العربية والإسلامية، حيث احتل مكانة بارزة في علوم اللغة والفقه، بل تجاوزه الأمر ليكون أداة لفهم التحولات في الاستعمال اللغوي.

أما القياس الفقهي، فهو أحد مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم والسنة والإجماع، ويُقصد به إلحاق فرع بحكم أصل لاجتماعهما في علة الحكم. وقد شكّل القياس الفقهي وسيلة لاستنباط الأحكام الشرعية في المسائل المستجدة التي لم يرد فيها نص صريح، مما جعله عاملاً مهمًا في مرونة الفقه الإسلامي وتجديده.

وفي المقابل، ظهر القياس الاستعمالي باعتباره انطلاقًا من المألوف والمتداول في كلام الناس، حيث يُقاس غير المسموع على ما شاع استعماله، وهو بذلك يراعي تطور اللغة في واقعها المعاصر، ويُعد أداة لفهم اللغة في ضوء تحولاتها التداولية، وهو ما يستند إليه بعض اللغويين المحدثين في نقدهم للقياس النحوي التقليدي.

القياس النحوي هو أحد الأسس التي استند إليها النحاة العرب في بناء القواعد النحوية وتقعيد اللغة العربية، بالإضافة إلى السماع من كلام العرب الفصحاء.

ومن هنا، نشأت اللغة العربية، مثل باقي اللغات، من الاستخدام والتداول. إذ اعتمد العرب الأوائل في حديثهم على الفطرة والسليقة، دون الحاجة إلى قواعد منظمة. ولكن مع اتساع رقعة الإسلام واختلاط العرب بغيرهم، خشي العلماء على اللغة من الضياع والتحريف. لذلك، بادروا إلى جمعها ووضع قواعدها.

فما مفهوم القياس النحوي؟ وماهي نشأته؟ ماهي أهميته؟ ما أنواعه؟ ما هي أهم أركانه؟

المبحث الأول: مفهوم القياس النحوي

القياس لغة:

بمعنى التقدير، يقال: "قيس: قاسَ الشَّيْءَ يَقيسُه قَيْساً وَقِيَاسًا واقْتاسه وقَيَّسه إذا قدَّره عَلَى مِثَالِهِ، والمِقياس: المِقْدار. قِيس رُمْح وقاسُ رُمْحٍ أَي قَدْرُ رُمح. وَيُقَالُ: قَايَسْت بَيْنَ شَيْئَيْنِ إذا قادَرْت بَيْنَهُمَا. "[1]

يتبين من خلال هذا التعريف أن القياس في أصله اللغوي يعني التقدير والمساواة بين شيئين، ويتطلب القياس عنصرين الشيء الذي يُقاس (الفرع) والشيء الذي يُقاس عليه (الأصل) شرط وجود علاقة مساواة أو تشابه بين العنصرين أثناء عملية القياس.

القياس في الاصطلاح:

يعرف ابن الأنباري(ت577هـ) القياس اصطلاحا في قوله: "وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: "هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع" وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع"، وقيل:" هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[2]

وقال أيضا: "وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[3]

كل هذه التعاريف تدور حول فكرة واحدة هي حمل مجهول على معلوم، وحمل غبر منقول على منقول، وحمل الكلام الذي لم يسمع على الكلام الذي سُمع من الأحكام النحوية وذلك بعلة جامعة بينهما، أي هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع كما عرّفه النحاة القدامى.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، 187/6

[2] أبو البركات الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2ببيروت،1971م، ص93

[3] المرجع نفسه، ص45

المبحث الثاني: نشأته:

بعد نشأة النحو وظهوره على يد أبي الأسود الدؤلي(ت69هـ)، وتطوره على يد مجموعة من العلماء النحويين واللغويين، الذين وضعوا أسسه وأرسوا له قواعده، ظهرت بعض اللهجات المختلفة خارجة عن سنن قواعد اللغة العربية، والتي حاول العلماء ضبطها وذلك بإعطائها أحكاما وقوانين، لهذا بذل النحاة فيها جهدا كبيرا من أجل إرساء الكلام العربي والإحاطة به قدر الإمكان، وهذا كله حتى لا يخرج عن قوانينهم شيئا من الكلام العربي ولا يشذّ عنهم، ولهذا ظهرت بعض الأمور الشاذة.

يقول في هذا الأمر سعيد الأفغاني(ت1997م) :"استقرى مدونو النحو ما وصلهم من كلام العرب وراعوا الحكم السائد في الأعم الأغلب منه، فدققوا علله وصنّفوها ثمّ وضعوا قوانينهم المطردة ولا شك في أنَّ بعض من مختلف اللهجات يخرج عن بعض هذه القوانين، فحاول النحاة تسجيله وتذييله بعض أحكامهم باستثناءات وتفريعات، وبذلوا في ذلك جهدا صادقا حتى لا يشذ على قوانينهم شيء ذو بال، وحتى تكون محيطة بكلام العرب على قدر الإمكان. ومع ذلك شذت على استثناءاتهم وقيودهم بعض نوادر لا قيمة لها، وإنما العبرة بما اطرد في أكثر كلامهم"[1]

ومن أجل هذا لجأ النحاة إلى القياس وذلك منذ بداية النحو والتأسيس له وهذا ما جاء به إبراهيم أنيس في قوله: " وقد لجأ النحاة إلى القياس منذ وضعوا أسس علم النحو وبدأوا التأليف فيه" .[2]

فيروي ابن سلام الجمحي في كتابه طبقات فحول الشعراء ما نصه: "وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها: أبو الأسود الدؤليُّ "[3]

وذكر ابن سلام أيضًا أنَّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي: "كان أول من بَعَجَ النَّحوَ ومَدَّ القياس والعلل."[4]

[1]سعيد الأفغاني، في أصول النحو مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1367هـ، ص69

[2]إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة مكتبة الأنجلو المصرية، بالقاهرة، ط3، 1966، ص9

[3]ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء تحقيق: محمد محمود شاكر دار المدني، ص12

[4]المرجع نفسه، ص14

ثم جاء من بعدهما الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي قيل عنه: إنَّه: "كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه، وقد عدَّه ابن جني "سَيِّد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه".[1]

ولا ريب أنَّ النحاة بعد الخليل، بصريَّهم وكوفيَّهم، قد نهلوا من معين علمه، وعَبُّوا من بحر فكره وعقله، فهذا سيبويه تلميذه الذي يمثل نموذجا على ذلك إذ اعتدَّ بالقياس اعتدادًا كبيرًا، وكتابه خير دليل على ذلك.

وفيه يقول ابن جني(ت392هـ): "ولما كان النحويون بالعرب لاحِقين، وعلى سَمْتهم آخذين، وبألفاظهم متحلِّين، ولمعانيهم وقصودهم آمِّين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعَه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزمَّ شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحوًا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحوًا مما اعتقدوا في أمثاله، لا سيما والقياس إليه مُصْغ، وله قابل، وعنه غير متثاقل" .[2]

وقال ابن النطاح: "كنت عند الخليل بن أحمد، فأقبل سيبويه، فقال الخليل: مرحبًا بزائر لا يُمَلُّ."[3]

وكان أبو بكر بن السراج(ت929م) من متأخري المدرسة البصرية الذين اهتموا بأصول العربية وجمعوا مقاييسها، فقد عني بالقياس عناية شديدة جعلته يهاجم من يعتدون بالشواذ والنوادر، داعيًا إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب في المقاييس النحوية والصرفية[4]

ولم يقتصر الاهتمام بالقياس على البصريين فحسب، بل اهتم به النحاة الكوفيون إلا أنَّهم اتسعوا في رواية الأشعار وعبارات اللغة، ولم يقفوا عند القبائل التي احتج البصريون بلغتها وقاسوا عليها، بل تعدوا هذه القبائل ولم يتحرجوا من الأخذ عن سكان الحواضر كما تحرج البصريون.[5]

---

[1] ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار دار الكتب المصرية، مصر، ط2، 1913م، 361/1

[2] المرجع نفسه، 309.308/1

[3] أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط2، 1973م، ص67

[4] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، كورنيش النيل–القاهرة– ط7، 1968م، ص142

[5] المرجع نفسه، ص.159

وممن اهتم بالقياس من الكوفيين الكسائي؛ فقد اعتد به، واعتمد عليه، وتساهل فيه حتى إنَّه كان يرى أن النحو كله قياس؛ إذ قال:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع[1]

وإذا ما بلغنا القرن الرابع بزغ لنا نجم أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، اللذين كان لهما باع طويل في القياس، ونما على أيديهما نماءً كبيرًا، وقد بلغ من اعتزاز أبي علي الفارسي بالقياس أن روى ابن جني عنه مقالة مفادها: "أُخطئ في خمسين مسألة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"[2]

أما ابن جني، فقد حذا حذوه، بل تفوق على أستاذه في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق، وهو القائل: "مسألة واحدة من القياس أنبَلُ وأنبَه من كتاب لغة عند عيون الناس"[3]

ولم تكن الدكتورة خديجة الحديثي مغالية ولا مجانبة للصواب عندما قالت:" استتبت تقسيمات القياس وأنواعه وأركانه وبحوثه على ما نراه عند ابن جني الذي اعتمد على كتبه وآرائه معظمُ من جاء بعده من النحويين واللغويين كابن الأنباري والسيوطي، وعلى كتابه "الخصائص" بوجه أدق حيث كثرت فيه آراء أستاذه أبي علي الفارسي"[4]

وكان الأنباري من شدة تعلقه بالقياس يقول: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقَّق؛ لأن النحو كلَّه قياس، ولهذا قيل في حدِّه: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة".[5]

---

[1] المرزباني، معجم الشعراء، تصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، ط1982،2م، ص284

[2] ابن جني، الخصائص، 90/2

[3] المرجع نفسه، 90/2

[4] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت . الكويت .، ط1974،1م، ص231.

[5] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص95

المبحث الثالث: أهميته:

يُعتبر القياس النحوي من أبرز القضايا التي تناولها ابن جني في كتابه "الخصائص"، وقد أعطاه اهتمامًا خاصًا، حيث اعتبره من الأسس الرئيسية التي يُبنى عليها النحو العربي. ويرى ابن جني أن القياس هو وسيلة عقلية لفهم اللغة، فهو يساعد في استخراج القواعد من الاستخدام اللغوي المستقر.

ومن أهمية القياس النحوي نذكر:

. لقد فرّق ابن جني بين المطرد والشاذ حيث يُقسِّم الكلام إلى أربعة أقسام: مطرد في القياس والاستعمال جميعًا، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا. [1]

. تحديد حدود القياس وقد أشار ابن جني أن القياس يُستخدم عندما يكون مطرّدا في القياس والاستعمال، أما إذا كان شاذا في الاستعمال، فلا يُقاس عليه، مثل: في الفعلين: "استحوذ، استصوب". يقول ابن جني:" واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره."[2]

. التمييز بين القياس اللفظي والمعنوي حيث قسّم ابن جني المقاييس إلى نوعين: ويضيف قائلا: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح."[3]

جواز القياس على القليل المطرد ويرفض القياس على الكثير الشاذ، يقول ابن جني :" هذا باب ظاهره –إلى أن تعرف صورته– ظاهر التناقض؛ إلا أنه مع تأمله صحيح. وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس."[4]

يبين هذا القول العلاقة بين السماع والقياس في النحو العربي حيث وضّح ابن جني أن السماع يُقدَّم على القياس عند التعارض، إلا أنّه لم يهمل القياس بل اعتبره أداة مهمة في بناء القواعد، يقول ابن جني:" إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله

---

[1] ابن جني، الخصائص، 98.97/1

[2] المرجع نفسه، 1/ 99

[3] المرجع نفسه، 110/1

[4] المرجع نفسه، 115/1

تعالى: {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ} فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استباع: استبيع."[1]

طرح ابن جني موضوعا يتعلق بقوة ومكانة القياس عند العرب بمختلف ضروبه، مؤكدا فيه: "اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو منهم".[2] مُرجعا هذا القول إلى أبي عثمان المازني، وقد وصفه بأنه:" هذا موضع شريف. وأكثر الناس يضعف عن احتماله لغموضه ولطفه. والمنفعة به عامة، والتساند إليه مقو مجد."[3]

يوضح ابن الأنباري (ت549هـ) أنّ النحو كله قياس ويؤكد أنه لا يمكن فهم النحو، ولا تدريسه، ولا استخدامه دون الاعتماد على القياس. وذلك من خلال قوله:" اعلم أن انكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس"[4]

[1] ابن جني، الخصائص، 117/1

[2] المرجع نفسه، 357/1

[3] المرجع نفسه، 357/1

[4] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص95

المبحث الرابع: أنواعه:

قاس النحاة بعض أنواع الكلم على بعض إذا انعقد بينها شبه من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، ويسمى هذا القياس "قياس الشبه"

ومثال الشبه من جهة المعنى أن أسماء الأفعال نحو "عليك ومكانك وأمامك" مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها وهي الزم واثبت وتقدَّم، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الأفعال قياسًا على جواز تقديمه على الأفعال التي قامت هي مقامها، ولهذا جعل الكسائي: كتاب" مفعول تقدم على عامله "عليكم" التي هي اسم فعل أمر بمعنى الزموا

في قوله تعالى: (كِتَٰبَ اللهِ عَلَيْكُمْ)[النساء:24]

وإن كان البصريون لا يؤيدون الكسائي في هذا ويجعلون "كتاب" مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير كَتَبَ الله عليكم ذلك كتابًا.

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجي يشابه المختوم بتاء التأنيث في أحوال لفظية منها حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التأنيث، ومنها أن التصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيث، وللشبه في هذه الأحوال اللفظية، أجازوا ترجيحه بحذف الجزء الثاني قياسًا على ترخيم المؤنث بحرف التاء.[1]

وقد يبنى القياس على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها ويسمى هذا الضرب "قياس العلة".[2]

قياس العلة:

ويقصد به: هو الجمع بين الأصل والفرع بعلته، وله أقسام متعددة:

- أحدها أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، مثال هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو "أُغْضُضْنَ" أن يقال "عُضْنَ" قياساً على قول العرب في نحو "اقْرِرْنَ" قِرْن بحذف أحد المثلين،

[1] عبد الله علي محمد إبراهيم، ظاهرة القياس وأثرها في النحو العربي، ص21، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالد يدامون، شرقية، العدد6،2019، ص21

[2] المرجع نفسه، ص21

وعلة هذا القياس طلب التخفيف ولكن فك المضموم في "اغْضُضْنَ" أثقل من فك المكسور في نحو "اْقِرْرن" وإذا فرّ من فك المكسور إلى الحذف ابتغاء التخفيف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز.

وقد تحدث ابن يعيش في شرح الملوكي في التصريف لابن جني فقال: "اعلم أن الحذف لكثرة الاستعمال على ثلاثة مراتب منه، ما يكثر استعماله حتى يصير أغلب من الأصل، ومنه ما يصير موازياً للأصل، ومنه ما ينقص عن مرتبة الأصل، فالذي يغلب الأصل هو الذي لا يجوز استعمال الأصل معه بل يهجر الأصل فيه ويرفض نحو: "خُذْو كُلْ ويدوم" غلب الحذف على الأصل فلم يجزلا الإتمام فلا يقال: أوْخُذ أوْكُل ولا يَدَيٌ ولادَمَوٌ، وإن كان هو الأصل.

- **ثانيهما: قياس المساوي:** وهي أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء ومثاله أن يقول مَنْ منع تقديم خبر ليس عليها لا يجوز تقديم خبرها عليها قياساً على عيسى فإنه لا يجوز تقديم خبرها عليها وعلة المنع عدم تصرف الفعل وهذه العلة يستوي فيها الفعلان ليس وعسى
- **ثالثها: قياس الأدنى** وهي أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل، نحو قوله:

"ولاَكِ اسْقِنِي، إنْ كان ماؤُك ذَا فَضْلِ"

يريد "ولكن" فحذفت النون لكثرة الاستعمال إلا أنه نقص في كثرة استعماله عن مقاومة الأصل، فلم يعادله فلذلك لا يأتي ‘لا في ضرورة شاعر.[1]

قياس الطرد: فيه يقول:" هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة "المناسبة" في العلة، واختلفوا في كونه حجة، فذهب قوم إلى أنه ليس حجة، لأنه مجرد الطرد لا يوجد غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء "ليس" في عدم التصرف، لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف، فلما كان ذلك الطرد لا يلعب على الظن أن بناء "ليس" لعدم التصرف بل نعلم يقينا أن ليس إنما من الأصل في الأفعال البناء.[2]

[1] ظاهرة القياس وأثرها في النحو العربي، ص22، 23

[2] محمد خان، أصول النحو العربي، جامعة محمد خيضر، الجزائر،2012، ص83

المبحث الخامس: أركانه

يمكن استنتاج أركان القياس من خلال المثال الذي قدّمه ابن الأنباري في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، قال: "اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو"[1]من خلال هذا المثال نستنتج أنَّ أركان القياس أربعة هي:

الأصل: وهو المقيس عليه، وهو في هذا المثال الفاعل

الفرع: وهو المقيس، وهو في المثال مالم يسم فاعله

الحكم: وهو في المثال وجوب الرفع

العلة: هو الجامع بين الأصل والفرع، وهي في المثال الإسناد

فالقياس يتكون من مقيس ومقيس عليه اللذان يشتركان في حكم أساسه علة جامعة بينهما.

أ. الركن الأول: الأصل (المقيس عليه):

هو عند النحاة النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم، سواء أكان النقل سماعا أم، فهو رواية، مشافهة أم تدوينا[2]وله عدة شروط أهمها:

"ألا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح مثل: استحوذ، استصوب، استنوق، وكحذف نون التوكيد في قوله: "اصرف عنك الهموم طارقها "، أي(اصرفن) ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق وإنما يليق به الإسهاب والإطناب لا الاختصار والحذف."[3]

يتحدث أول شرط في المقيس عليه على قاعدة أصولية في القياس، وهي أن الشاذ الخارج عن سنن الاستعمال لا يُقاس عليه، مستدلًا بأمثلة لغوية كـ «استحوذ" و"استنوق"، وحذف نون التوكيد

[1]ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص93

[2]علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب بالقاهرة مصر. ط1، 2007م، ص95

[3]سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، ط2، 1957م، ص98.97

في "اصرف عنك الهموم طارقها". وهذا يؤكد بأن الشذوذ لا يمثل قاعدة مطردة، كما أن حذف نون التوكيد يتعارض مع وظيفتها الأصلية في التحقيق والتأكيد، مما يجعله ضعيفًا في القياس.

"كما لا يقاس على الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركا كامتناعك من (وذر. ودع) مع جوازها قياسا لأن العرب تحامتهما."[1]

يشير هذا الشرط إلى قاعدة مهمة في القياس اللغوي، وهي أن الترك لا يُعتبر حجة، كما أن الشاذ لا يُقاس عليه. فامتناع العرب عن استخدام بعض الألفاظ، مثل "وذر" "ودع" في صيغ الأمر، لا يعني منع القياس عليها، خاصة إذا كانت القاعدة تسمح بذلك. فقد تجنبت العرب هذين الفعلين في بعض التصريفات، ليس لوجود خلل في القياس، بل لأسباب تتعلق بالنفور الصوتي أو الاستعمال، وهذا لا يُبطل صحة القياس.

" ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له، مثل قولهم في (ثقيف وقريش وسُليم): ثقفي وقرشي وسلمي ...وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس فليس لك أن تقول في سعيد: سعدي".

يؤكد هذا الشرط أن صحة القياس ليست بكثرة الشواهد أو الاستعمال، وإنما بموافقة القاعدة القياسية. فقد يُقاس على القليل إذا وافق القياس، ويُترك الكثير إذا خالفه. ويُستشهد لذلك بقولهم: ثقفي، وقرشي، وسلمي، وهي قليلة لكن قياسية، بخلاف شنئي، الذي يكثر في السماع، لكنه عند سيبويه غير قياسي، فلا يقاس عليه كأن يُقال سعدي من سعيد. ويدل هذا على أن القياس محكوم بالاطراد والعلل الصوتية أو الصرفية، لا بمجرد كثرة الاستعمال، مما يؤكد على الطبيعة المنهجية للقياس.

[1] سعيد الأفغاني، المرجع السابق، ص98

ب . الركن الثاني: الفرع (المقيس)

للمقيس صورتان:

أحدهما: أن يكون الفرع مجهول الحكم غير منقول عن كلام العرب فيقاس على ما هو منقول عنهم، يقول ابن جني:" واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل جعفر: ضربب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضيرب، أو ضورب، أو ضروب، أو نحو ذلك"[1]

يشير قول ابن جني قوة القياس ومكانته في تصور النحويين، الذين يرون أن ما يُبنى على قياس صحيح يُعتبر كلام العرب، حتى وإن لم يُسمع نصًا عنهم. على سبيل المثال، لم تستخدم العرب صيغة "ضُرِبّ" أو "ضُورِب"، ولكن إذا تم بناء صيغة مشابهة على وزن "جعل" من "جعفر" لتصبح "جعفريّ"، فإن النحويين يعتبرونها صحيحة ومقبولة. ذلك لأن القياس في اللغة يُعادل السماع متى استوفى شروطه.

ثانيهما:

أن يكون المقيس معلوم الحكم، فيؤكد النحاة هذا الحكم بإلحاقه بأصل مشابه له في الحكم، ويجعلون وجه المشابهة علة، كإلحاق نائب الفاعل بالفاعل بعلة الإسناد، فيكون الحكم وجوب الرفع كما ذكرنا في مثال ابن الأنباري.

وقد قسم الدكتور علي أبو المكارم القياس بحسب نوع المقيس إلى نوعين: قياس النصوص وقياس الظواهر:

الأول: قياس النصوص: الصيغ والمفردات غير المنقولة، والاشتقاقات غير المسموعة.

الثاني: قياس الظواهر والأحكام: ويقسم بدوره إلى أربعة أقسام:

– **قياس المعروف المطرد على المعروف المطرد:** كقياس الأسماء على الأفعال في العمل، وقياس الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب.

[1] ابن جني، الخصائص، 90/1

– **قياس المجهول على المعروف:** كقياس (لا) في العمل مرة على (ليس) ومرة أخرى على (إن).

– **قياس المعروف على المشكوك فيه:** كقياس عمل (إلا)النصب في المستثنى على عمل (يا) في النداء

– **قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه:** وجعل منه النسبة في ما كان على فعولة (فعليّ)قياسا على شنوءة(شنئيّ)[1]

ج .الركن الثالث: الحكم

يقول علي أبو المكارم: "وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه يتضمن . بالضرورة . انتفاء ضد هذا الحكم، ومن هنا فإن الأحكام الناتجة عن القياس تنقسم . عند النحاة . أول الأمر إلى مجموعتين: أحكام واجبة، وأخرى ممنوعة"[2]

يشير قول علي أبو المكارم إلى أن القياس في النحو ليس مجرد إضافة لفظية، بل هو عملية دقيقة تتطلب حكمًا واضحًا. يترتب على ذلك إثبات الحكم للفرع ونفيه عن ضده. وبالتالي، تنقسم نتائج القياس إلى نوعين: أحكام واجبة تفرض تطبيق الحكم على الفرع، وأخرى ممنوعة تلغي ما يخالف الأصل في علته أو حكمه. يعكس هذا التقسيم دقة المنهج القياسي لدى النحاة، حيث يُعتبر القياس أداة حاسمة لتحديد القواعد، وليس مجرد اجتهاد غير مؤكد.

وقد ورد في الحكم مسألتان:

المسألة الأولى: إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب. وهل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط؟ ظاهر كلامهم: نعم

وقد ترجم عليه في الخصائص: باب الاعتلال لهم بأفعالهم.

قال: " من ذلك أن تقول: إذا كان اسم الفاعل _ على قوة تحمله للضمير _ متى جرى على غير من هو له: صفة أو صلة أو خبرا لم يتحمل الضمير فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل فإن

[1] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص92.91

[2] المرجع نفسه، ص114

الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على العل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه العلامات ".[1]

يوضح هذا القول أن اسم الفاعل، رغم قوته في دلالة الحدث، يضعف في عمله إذا جاء على غير من هو له. فكيف يكون الحال مع الصفة المشبهة، التي تعتبر أضعف في الأصل؟ يشير إلى أن عمل الصفة المشبهة يعتمد على القياس والاستنباط، وليس على السماع المباشر، لأن العلة النحوية فيها (مثل الفاعلية) تكون معنوية ولا تظهر عليها العلامات. كما يُبرز دقة النحاة في التمييز بين الظاهر والمقدّر، واعتمادهم على القياس العقلي لضبط العمل النحوي في غياب الدليل اللفظي.

المسألة الثانية: قال ابن الأنباري: " اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه. فأجازه قوم لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه ومنعه آخرون لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلا؟ وأجيب بأنه يجوز أن يكون فرعا لشيء آخر فإن اسم الفاعل فرع على الفعل وأصل للصفة المشبهة. وكذلك (لات) فرع على لا ولا فرع على ليس فـ (لا) أصل لـ لات وفرع على ليس ولا تناقض في ذلك لاختلاف الجهة.[2]

يعالج ابن الأنباري في هذا القول مسألة القياس على الأصل المختلف فيه، موضحًا وجهتي نظر الخلاف بين النحاة: يرى المجيزون أن القياس جائز إذا وُجد دليل، فيعتبر كالمتفق عليه. بينما يمنعه آخرون لأن المختلف فيه يعتبر فرعًا لا يمكن أن يكون أصلًا. ويُرجِّح ابن الأنباري جواز القياس، مبينًا أن الشيء قد يكون فرعًا من جهة وأصلًا من جهة أخرى، مثل اسم الفاعل الذي هو فرع للفعل وأصل للصفة المشبهة، أو "لا" التي هي أصل لـ"لات" وفرع على "ليس". يبرز هذا التوجيه دقة النظر الأصولي الذي يعتمد على اختلاف الجوانب في الاعتبار، مما يُجيز القياس عند تعدد الزوايا النظرية للمسألة.

ومن أمثلة القياس على المختلف فيه أن تستدل على أن (إلا) تنصب المستثنى فتقول: حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـ يا في النداء فإن إعمال يا في النداء مختلف فيه فمنهم من قال: إنه العامل ومنهم من قال فعل مقدر.

---

[1] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، ط2، 2006م، ص97

[2] المرجع نفسه، ص9594

يُعد هذا المثال توضيحًا للقياس على المختلف فيه، حيث يُستدل على أن "إلا" تنصب المستثنى بكونها حرفًا قام مقام فعل، فيُقاس ذلك على "يا" في النداء، لكن "يا" نفسها مختلف في كونها عاملة: فبعض النحاة يرونها هي العامل، وآخرون يرون أن العامل فعل مقدر. ومع ذلك، جاز القياس عليها في عمل النصب. وهذا المثال يثبت أن القياس على ما هو مختلف فيه جائز إذا قامت العلة المشتركة، وهي هنا: قيام الحرف مقام فعل، مما يبرر إعماله رغم الخلاف في أصل المسألة.

د . الركن الرابع: العلة:

يقول علي أبو المكارم: "هي رابع ركن في القياس، وهي أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه، وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا، وتحقق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه"[1]

يوضح قول علي أبو المكارم أن العلة هي جوهر القياس وأساسه، حيث إنها الرابط المنطقي واللغوي بين الفرع والأصل. وهي العنصر المشترك الذي يُستخدم لإلحاق الفرع بالأصل. تحقيق العلة في الأصل هو ما يفرض عليه الحكم، ووجودها في الفرع هو ما يسمح بنقل ذلك الحكم إليه. لذلك، تعتمد صحة القياس على دقة استنباط العلة واستمرارها، فهي الأساس الذي يُبنى عليه الحكم، وبدونها لا يمكن الإلحاق. وهذا يُظهر الطبيعة العقلية والمنهجية للقياس في النحو وغيره، حيث يقوم على تعليل الأحكام وضبطها بقواعد عامة.

تقول خديجة الحديثي في العلة: "أما الركن الرابع وهو الأخير من أركان القياس: فهو العلة: وهي الصفة أو الميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه. مثال ذلك أن للفاعل وضعا خاصا في الجملة، فإذا تحقق هذا الوضع في أية كلمة صارت فاعلا واستحقت الرفع، ففي قولنا: سافر زيدٌ دلت على من وقع منه الفعل، وكل كلمة دلت على ذلك فهي فاعل، فالعلة لاعتبارنا: زيدٌ فاعلا هنا وقوع الفعل منه لذلك حكمنا له بالحكم النحوي الذي هو الفاعلية".[2]

توضح خديجة الحديثي في هذا القول معنى العلة النحوية كركن رابع من أركان القياس، وتعرفها بأنها الصفة التي تجعل المقيس يحصل على الحكم المستنبط من المقيس عليه. تضرب

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص108

[2] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص317

مثالًا بـ"الفاعل"، حيث تشير إلى أن العلة في رفع كلمة "زيدٌ" في جملة "سافر زيدٌ" هي أن الفعل وقع منه، أي دلالتها على الفاعلية. لذا، أي كلمة تحقق هذه الصفة تُعتبر فاعلًا وتُرفع نحويًا. وهذا يبين أن الحكم النحوي، مثل الرفع أو النصب، لا يُعطى بشكل عشوائي، بل بناءً على علة محددة تُستنبط منها القواعد وتقاس عليها باقي الأمثلة.

"ثم تقول إن كلمة زيدٌ مرفوعة لأن كل فاعل مرفوع فقولنا: (كل فاعل مرفوع) هي العلة في رفع زيدٌ، لذلك حكمنا لزيد بالحكم الذي هو الرفع."[1]

لقد تنوعت أقسام العلل وتفرّد فيها النحاة كل حسب نظرت الخاصة للعلة وأقسامها، وأقسام العلة الأكثر تداولت قسمت إلى صنفين، والصنف الأول حسب رأي جلال الدين السيوطي يحتوي على أربعة وعشرين نوعا وهو الأكثر تداولا، قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس في كتابه ثمار الصناعة:

"اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم"[2]

"وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالا واشد تداولا وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا وهي: علة سماع وعلة تشبيه وعلة استغناء وعلة استثقال وعلة فرق وعلة توكيد وعلة تعويض وعلة نظير وعلة نقيض وعلة حمل على المعنى وعلة مشاكلة وعلة معادلة وعلة قرب ومجاورة وعلة وجوب وعلة جواز وعلة تغليب وعلة اختصار وعلة تخفيف وعلة دلالة حال وعلة أصل وعلة تحليل وعلة إشعار وعلة تضاد وعلة أولى."[3]

وشرح ذلك التاج ابن مكتوم في تذكرته فقال:

قوله: علة سماع: مثل قولهم امرأة ثدياء ولا يقال رجل أثدي. وليس لذلك علة سوى السماع[4]

وعلة تشبيه مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

وعلة استغناء كاستغنائهم بـ ترك عن ودع

---

[1] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص317

[2] المرجع نفسه، ص98

[3] المرجع نفسه، ص98

[4] المرجع نفسه، ص98

وعلة استثقال كاستثقالهم الواو في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة[1]

وعلة فرق وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى.

وعلة توكيد مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.

وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء.

وعلة نظير مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر إذ هو نظيره.

وعلة نقيض مثل نصبهم النكرة بـ لا حملا على نقيضها إن.

وعلة حمل على المعنى مثل (فمن جاءه موعظة) ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على المعنى وهو الوعظ.[2]

وعلة مشاكلة مثل قوله (سلاسلا وأغلالا)

وعلة معادلة مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

وعلة مجاورة مثل الجر بالمجاورة في قولهم جحر ضب خرب وضم لام (الله) في (الحمد لله) لمجاورتها الدال.[3]

وعلة وجوب وذلك تعليلهم رفع الفاعل ونحوه.

وعلة جواز وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها.[4]

وعلة تغليب مثل (وكانت من القانتين)

وعلة اختصار مثل باب الترخيم و(لم يك)

وعلة تخفيف كالإدغام.

وعلة أصل كـ استحوذ ويؤكرم وصرف ما لا ينصرف

---

[1] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص98

[2] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص99

[3] المرجع نفسه، ص99

[4] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص99

[4] المرجع نفسه، ص99

وعلة أولى كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول

وعلة دلالة حال كقول المستهل الهلال أي هذا الهلال فحذف لدلالة الحال عليه.

وعلة إشعار كقولهم في جمع موسى موسون بفتح ما قبل الواو إشعار بأن المحذوف ألف.

وعلة تضاد مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ أصلا لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد[1]

أما أقسام العلة عند أبي القاسم الزجاجي في على ثلاثة أقسام:

يقول: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية."

فأما التعليمية: على حد أبو القاسم الزجاجي فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما شبه ذلك، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم، إن قيل: بم نصبتم زيداً؟ قلنا: بإن: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك قام زيد. إن قيل: لم رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.[2]

يُوضح الزجاجي في هذا القول مفهوم العلل التعليمية، وهي علل تُستخدم لتعليم القواعد اللغوية وضبط كلام العرب، لا لتفسير نشأة الظواهر اللغوية أو أسبابها الحقيقية. ويؤكد أن العرب لم ينقلوا إلينا كل كلامهم لفظًا، بل عرفنا بعضه، وقسنا عليه ما لم نسمعه، كما في اشتقاق اسم الفاعل من الفعل: سمعنا "قام زيد" و"فهو قائم"، فقسنا عليه "ذهب فهو ذاهب"، و"أكل فهو آكل". ومثل ذلك في باب الإعراب: نقول "إن زيدًا قائم" فنعلل نصب "زيدًا" بأن "إن" تنصب الاسم، ورفع "زيد" في "قام زيد" لأنه فاعل. فهذه تعليلات تهدف إلى التعليم والتقعيد، وليست بالضرورة عللًا حقيقية، بل أدوات لفهم النظام اللغوي واستعماله.

[1] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص100

[2] أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، الإيضاح في علل النحو، دار النفائس، لبنان، ط3 ص64

"**فأما العلة القياسية** فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بإن، في قوله إن زيداً قائم: ولم وجب أن تنصب "إن" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك."[1]

يشرح الزجاجي في هذا القول العلة القياسية، وهي تعليل يُبيّن سبب حكم نحوي بناءً على قياس عقلي مستنبط من تشابه بين التراكيب. فحين يُسأل: لماذا تنصب "إن" الاسم في "إن زيدًا قائم"؟ يكون الجواب أن "إن" وأخواتها شابهت الأفعال المتعدية، أي التي تنصب مفعولًا، فحُمِلت عليها في العمل. فـ"زيدًا" منصوب بـ"إن" كما يُنصب المفعول بالفعل، و"قائم" مرفوع كما يُرفع الفاعل. وهذا القياس مبني على التشابه في التركيب اللفظي والوظيفي، حيث إن "إن زيدًا قائم" تشبه قولنا "ضربَ أخاكَ محمدٌ"، الذي فيه تقديم المفعول على الفاعل. فالعلة القياسية هنا تشرح الحكم بناءً على بنية تركيبية مشابهة، لا مجرد الحفظ أو السماع، وهي أداة منهجية لفهم النظام النحوي وتعليله.

وأما العلة الجدلية النظرية: "فكل ما يُعتل به في باب "إن" بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ بالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ (وحين) شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدم مفعوله على فاعله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان؟ فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأي قياس أطرد لكم في ذلك؟ (...) وكل شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر"[2]

يتناول الزجاجي في هذا القول جانبًا مهمًا من طريقة التفكير النحوي في التراث العربي، وهو ما يُعرف بـ"العلة الجدلية النظرية". هذا النوع من التعليل يعتمد على العقل والمنطق بدلاً من الاعتماد فقط على السماع. على سبيل المثال، في باب "إنَّ"، يُطرح تساؤلات مثل: كيف تشبه هذه الحروف الأفعال؟ وأي نوع من الأفعال تم تشبيهها: ماضية أم حاضرة أم مستقبلية؟ إذا كانت تشبه الأفعال،

[1] الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص64

[2] المرجع نفسه، ص65.

لماذا يُقدم معمولها عليها رغم أن الأصل في العربية هو تقديم الفاعل على المفعول؟ وأي قياسا يسمح بهذا التقديم؟

كل إجابة على هذه الأسئلة تدخل في مفهوم العلة الجدلية النظرية، وهو تعليل يستند إلى التفكير العقلي وليس فقط إلى النقل أو الضرورة. يهدف هذا النوع من التعليل إلى إظهار البُعد العقلي والقياسي في اللغة، ويعكس مدى عمق فهم النحاة في ربط الظواهر اللغوية بالأفكار والنظريات التي تحكمها.

يقول ابن الأنباري في الإجابة عن الأسئلة الجدلية بالقول:" فيجاب عن ذلك بقولنا: لأنها أشبهت الفعل، ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه:

1. مبنية على الفتح كالفعل الماضي
2. أنها على ثلاثة أحرف، كما أن الفعل على ثلاثة أحرف
3. أنها تلزم الأسماء، كما أن الفعل يلزم الأسماء
4. أنها تدل عليها نون الوقاية، كما تدخل على الفعل
5. أن فيها معاني الفعل، فمعنى إنَّ وأنّ: حقَّقت[1]

وفي ذلك يقول الزجاجي في كتابه الجمل في النحو:" كل فعل رأيته خرج عن أصله، لا سؤال فيه، وكل فعل رأيته معرب فقد خرج عن أصله لعلة لحقته، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة متى تعرفها."[2]

هذه التساؤلات التي طرحها الزجاجي حول باب إن، ما هي إلا استفسارات تعكس رؤيته بأن آراءهم تتناقض مع بعضها البعض. ويقول بعد ذلك:" وكل شيء اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر."[3] .

فباب العلة واسع المجال ويحتوي على مسائل متعددة ومختلفة، نذكر منها:

أولا العلل الموجبة والموجزة التي تحدث عنها ابن جني في كتابه الخصائص:" اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ؛

[1]ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت . لبنان، ط1، 1999م، ص122

[2]الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة. دار الأمل، 1984م، ص260

[3]أبو القاسم الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص65

والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب."[1]

يوضح ابن جني في هذا القول أن معظم العلل النحوية هي علل موجبة، أي تفسر وقوع الحكم النحوي على أساس الوجوب وليس الجواز. مثل رفع الفاعل والمبتدأ، ونصب الفضلة، وجرّ المضاف إليه. هذه العلل لا تبيّن فقط سبب صحة الإعراب، بل تلزم به، لأنها مبنية على قواعد ثابتة في كلام العرب. لذا، يؤكد ابن جني أن القياس النحوي في العربية يعتمد على علل إيجابية ملزمة، تفسر النظام النحوي وتضبطه وفقًا لأساليب العرب في كلامهم.

وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب.[2]

ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى فتكون حينئذ مخيرًا في جعلك تلك النكرة –إن شئت– حالا –وإن شئت– بدلا؛ فتقول على هذا: مررت بزيد رجل صالح على البدل وإن شئت قلت: مررت بزيد رجلا صالحًا على الحال. أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين لا علة لوجوبه.[3]

ثانيا: دور العلة: يقول ابن جني:" هذا موضع طريف. ذهب محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو ضربْن وضربْت إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير: يعني مع الحركتين قبل[4]" .

يُبرز ابن جني دور العلة الصوتية في تفسير الظواهر الصرفية. يشير إلى رأي محمد بن يزيد (المبرد) حول سبب سكون اللام في أفعال مثل "ضربْن" و"ضربْت". يرى المبرد أن السبب هو ثقل الحركة الناتجة عن اجتماع حركتين قبل اللام (مثل حركة الراء في "ضرب")، ثم يأتي ضمير متحرك بعد اللام (مثل التاء أو النون). لذا، تم اختيار السكون في اللام للتخفيف. يصف ابن جني هذا الأمر بأنه "طريف"، لأنه يظهر دقة الملاحظة الصوتية، حيث العلة هنا ليست معنوية أو تركيبية، بل صوتية بحتة. هذا يعكس عمق التحليل اللغوي عند النحاة

وقال أيضا:" ومثله ما أجازه سيبويه في جر " الوجه" من قولك: هذا الحسن الوجه. وذلك أنه أجاز فيه الجر من وجهين: أحدهما طريق الإضافة الظاهرة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل. "وقد

[1] ابن جني، الخصائص، 164/1

[2] المرجع نفسه، 164/1

[3] المرجع نفسه، 165/1

[4] المرجع نفسه، 183/1

أحطنا علمًا بأن الجر إنما جاز في الضارب الرجل ونحوه مما كان الثاني منهما منصوبًا لتشبيههم إياه بالحسن الوجه " [1]

يشير ابن جني في هذا القول إلى العلاقة بين العلل الإعرابية والقياس في تفسير جواز جرّ "الوجه" في عبارة "هذا الحسن الوجه". ويوضح أن سيبويه أجاز الجر هنا من وجهتين: الأولى هي الإضافة، حيث تكون "الحسن الوجه" مضافًا ومضافًا إليه. والثانية هي القياس على الصفة المشبهة، مثل "الضارب الرجل"، حيث يُجرّ الثاني عند بعض العرب للتخفيف أو بسبب الشبه بالتركيب الإضافي.

من الملاحظ أن العلة في جرّ "الرجل" في "الضارب الرجل" تعود في الأصل إلى تشبيهه بـ"الحسن الوجه". وهذا يعني أن العلتين تتبادلان التأثير، مما يُظهر دقة التفكير النحوي ومرونته في ربط الظواهر من خلال علل تركيبية وصوتية متداخلة.

[1] ابن جني، الخصائص، 183/1

الفصل الثاني:
دراسة وصفية تحليلية لقضايا القياس النحوي في كتاب الخصائص لابن جني

. تمهيد

. قضية الاطراد والشذوذ

. قضية تعارض السماع والقياس

. قضية قوة القياس عند العرب

. قضية أنواع المقاييس

. قضية القياس على الضعيف

. قضية القياس على القليل

. قضية حدود الأخذ بالقياس

. قضية أقسام القياس.

تمهيد:

بعد أن تطرقنا إلى الجانب النظري في الفصل السابق، وبيان المفاهيم المتعلقة بالقياس النحوي، يجب الانتقال الآن إلى الجانب التطبيقي، الذي يُعتبر جوهر هذه الدراسة. يهدف هذا الجزء إلى استكشاف القضايا التطبيقية للقياس النحوي كما وردت في كتاب "الخصائص" لابن جني، الذي يُعد من أبرز المصادر التي تناولت هذا الموضوع بعمق ودقة.

ينصبُّ التحليل في هذا الجزء على رصد مظاهر القياس كما عرضها ابن جني، وتحديد المواضع التي تناول فيها القياس بشكل صريح أو ضمني. ثم سنقوم بتحليل هذه المواضع بشكل وصفي يبرز أبعادها اللغوية والنحوية، معتمدين على منهج يجمع بين الوصف والتحليل.

المبحث الأول: الاطراد والشذوذ

وتشمل باب القول على الاطراد والشذوذ:

المطرد عند ابن جني هو (ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا)[1]

والشاذ هو (ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا).[2] وينقسم إلى أربعة أقسام:

"**مطرد في القياس والاستعمال معا**، نحو:(قام زيد) و(ضربت عمرا)، و(مررت بسعيد)".[3]

تعد قضية الاطراد والشذوذ من أهم القضايا التي تحدث عنها ابن جني في كتابه الخصائص، حيث يعالج فيها العلاقة بين الاطراد والشذوذ فقسّم هذه القضية إلى أربعة أقسام، ثم بيّن حكم كل قسم من حيث الاحتجاج وعدمه.

أولا: المطرد في القياس والاستعمال معا نحو (قام زيد) و (ضربت عمرا) و(مررت بسعيد) هذا النوع لا خلاف في جواز القياس عليه لأنه يوافق القاعدة النحوية ولم يخالفها، فالعرب لم تنطق بهما إلا على هذا النّحو.

"**ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال**، الماضي من: (يذر) و(يدع). وكذلك قولهم:(مكان مبقل) هذا هو القياس، والأكثر في السماع بأقل، والأول مسموع أيضًا ومما يقوى في القياس يضعف في الاستعمال مفعول عسى اسمًا صريحًا نحو قولك: (عسى زيد قائمًا أو قيامًا) هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم: (عسى زيد أن يقوم)".[4]

ثانيا: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال: مثل الفعلين الماضيين من "يَذَرُ" و"يَدَعُ" وهذا النوع يقبله القياس إلا أنه لم يرد ذكره كثيرا في السماع ومن أمثلة ذلك أيضًا "مكان مُبْقِل"؛ فهذا هو القياس، لكن العرب أكثروا من استعمال "بأقل"، مما جعل الأول مسموعًا على نحو قليل. ومن الأمثلة أيضًا استخدام الاسم الصريح مفعولًا لـ"عسى"، كما في قولهم: "عسى زيدٌ قائمًا" أو "قيامًا".

---

[1] ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1913م، ص97

[2] المرجع نفسه، ص97

[3] المرجع نفسه، ص97

[4] المرجع نفسه، ص97

هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره، حيث يقتصر العرب على قول: "عسى زيد أن يقوم". ومن الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى:

(فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا على مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ) [المائدة:54]

فقد أوضح ابن جني أن المطلوب في هذا النوع هو الاقتداء بالعرب وترك ما تركوه، مع مراعاة القياس في الأفعال المشابهة التي لم يرد فيها السماع. على سبيل المثال، في حالة بقية أخوات "كان"، يجب اتباع القياس، مثل قولنا: "كان زيد قائمًا"، لأن السماع لم يثبت خلاف ذلك، كما هو الحال مع "عسى".

"**المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس،** نحو: نحو قولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر.

ومنه استحوذ وأغيلت المرأة واستنوق الجمل واستتيست الشاة".[1]

ثالثا: مطرد في الاستعمال شاذ في القياس مثل قولهم: "أَخْوَصَ الرمثُ"، واستصوب الأمرَ"، و"أَغْيَلَتِ المرأة"، واستحوذ"، واستنوق الجملُ"، و"استَتْيَسَتِ الشاةُ"

وحكم هذا النوع هو وجوب اتباع ما تم استخدامه دون أن يُعتبر أصلًا يُقاس عليه غيره. فمثلاً، يمكنك أن تقول: "اسْتَحْوَذَ"، و"اسْتَتْيَسَتْ"، و"اسْتَنْوَقَ" دون أن تقيس على هذه الأمثلة غيرها، فلا تقول: "استقوم".

وتعتبر هذه الأمثلة من الأفعال الشاذة التي لا يمكن القياس عليها. ويعود شذوذها إلى أنها وردت سماعيًا عن العرب ولم تتكرر بشكل كافٍ ليتم اعتبارها قاعدة، على سبيل المثال، الفعل "أخوص" يأتي على وزن "أفعل"، الذي غالبًا ما يُستخدم لأفعال التحول، لكن "الرمث" هو نبات لا يمكن أن يُشتق منه الفعل بهذا الشكل إلا مجازًا. أما الأفعال الأخرى مثل "استصوب" و"استحوذ" و"استنوق" و"استتيست"، فهي تأتي على وزن "استفعل"، لكن معانيها غير مألوفة. إما لأنه لا يوجد أصل ثلاثي يُشتق منه، أو لأن المعاني المجازية (مثل تحول الجمل إلى ناقة أو الشاة إلى تيس) ليست قواعد عامة يمكن تكرارها.

[1] ابن جني، الخصائص، ص98

" **الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا،** نحو: تتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف . وحكى البغداديون: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه".[1]

رابعا: الشاذ في القياس والاستعمال جميعا:مثل تَتْمِيم المفعول فيما عينه واو، كـ"ثوب مصُوون"، و"مَسك مَدُووف"، و"فرس مقوود"، و"رجل معوود من مرضه". جميع هذه الأمثلة شاذة في القياس والاستعمال معا ولا يجوز القياس عليها

أما سبب شذوذها في الاستعمال، فهو أن العرب لا يستخدمون التَتْمِيم في الأسماء التي (عينها واوً)، لثقلها، وعادةً ما يفرّون إلى الياء، لذلك كرهوا اجتماع الواو مع الضمة.

يوجد العديد من الباحثين المحدثين يرفضون هذا التقسيم ومنهم: إبراهيم أنيس الذي وصف النحاة الذين قبلوا بهذا التقسيم بأنهم غلاة اللغويين حيث يقول: " غير أن كثيرين من غلاة اللغويين ينكرون هذا الرأي ويأبون الأخذ به. وهؤلاء هم الملتزمون أو المحافظون الذين قسّموا لنا الظواهر اللغوية أقساما:

. المطرد في القياس والسماع: وهو أكثر في اللغة، ولا جدال في الأخذ به وترسمه.

المطرد في السماع الشاذ في القياس: وهو الذي يمثل قدرًا كبيرًا من اساليب مروية عن الفصحاء.[2]

. المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال: ويندرج تحت هذا كل ما يمكن أن يعن للمولدين من اشتقاقات جديدة لم تسمع من قبل في الأساليب المروية عن العرب الفصحاء. وقد أجاز هذا النوع بعض اللغويين، وأباه البعض الآخر.

. الشاذ قياسا وسماعا: وهو ما أجمعوا على رفضه، ويمثلون له عادة بكلمة "هداوى" التي قبلها الأخفش واعتبرها مناظرة لكلمة "هدايا".

فإذا تتبّعنا آراء النحاة واللغويين في كل العصور وجدناهم يكادون يجمعون على الأخذ بالمطرد قياسا وسماعًا، ورفض الشاذ في القياس والسماع".[3]

---

[1] ابن جني، الخصائص، ص98

[2] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، ص14

[3] المرجع نفسه، ص14

وإذا قارنا بين تقسيم أبو علي الفارسي الفارسي(ت987م) للمطرد والشاذ وتقسيم ابن جني نلاحظ أن ابن جني قسمه إلى أربعة اقسام على خلاف الفارسي الذي قسمه إلى ثلاثة أقسام وهي الثلاثة الأخيرة المذكورة عند ابن جني التي تتعلق بالشاذ وهي: شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس، مطرد في الاستعمال شاذ عن القياس، شاذ عنهما.[1]

والجدير بالملاحظة هنا أن الفارسي لم يلغ القسم الرابع الذي ذكره ابن جني إنما كان هدفه بيان الأقسام التي تتعلق بالشاذ فقط.

[1]أبوعلي الفارسي، المسائل العسكرية، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ط1، 1982، ص134

المبحث الثاني: تعارض السماع والقياس:

باب في تعارض السماع والقياس:

"إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [سورة المجادلة:19] فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استباع: استبيع:[1].

"ويضيف قائلا: وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله".[2]

من المعروف أن السماع والقياس هما أصلان من أصول النحو عند ابن جني، أيهما يُؤخذُ منه في حال تعارضا، هل السماع أم القياس؟ وقد أفرد له بابا في كتابه الخصائص عنوانه: باب في تعارض السماع والقياس. حيث أجاب ابن جني عن هذه القضية في قوله :(إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) [سورة المجادلة :19] هذا ليس بقياس وإنما هو من باب الشيوع والاستعمال، ويجب أن يُؤدّى كما نطقت به أهل اللغة ويحتذى في ذلك بأمثلتهم. ويضيف قائلا: (ثمّ إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استباع: استبيع) وقد استدل ابن جني على ذلك بقوله: أن استحوذ خارجا عن معتل من "حاذ" "يحوذ". لذلك وجب إعلاله.

ومنه يسعى ابن جني إلى فك التضاد بين السماع والقياس بقوله: "وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله." للحفاظ على العربية وسعيا منه لصون القياس وقواعده. أي أنه إذا تعارض الاستعمال والقياس، واطرد في الاستعمال، وشذ في القياس أخذت بالأول (الاستعمال) ولكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره

ونجده في موضع آخر مقدما السماع المستعمل على القياس وإن كان صحيحا في قوله:" واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما

[1] ابن جني، الخصائص، ص117

[2] المرجع نفسه، ص124

شئت"[1]. أي إذا وُجد في كلام العرب أكثر من وجه ووافق القياس، فلنا حرية الاختيار. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت أي لم تسمع من العرب صيغة تماثل ما توصّلنا إليه قياسًا. كنت على ما أجمعوا عليه البتة وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم. أي إذا لم يُثبت استعمال الصيغة التي أدانا القياس إليها، فهي مردودة من جهة الفصاحة. بذلك وصى أبو الحسن. وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم[2] وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال، قوي في القياس. أي ما كان شائع ومنتشر عند العرب وموافقا للأدلة النحوية المأخوذة عن العرب سماعا موافقا تماما للقياس.

وأما ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول مطرح[3]؛ غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل. وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: اضرب عنك الهموم طارقها ... ضربك بالسيف قونس الفرس، أي ما ضعف في القياس وقلّ في الاستعمال فهو مرفوض لغويا وقد وصفه ابن جني "المرذول " أو "المطرّح" بمعنى يكون مهملا

وقد أكّد الشاطبي في كتابه "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" التوجه الذي اعتمده ابن جني، حيث وضّح أنَّ القياس تابع للسماع وليس متبوعا، والدّليل على ذلك قوله:" واعلم أنَّ جميع ما استدل به الناظم أو استدل له به مبناه على السماع، فإنَّ القياس عند العرب تابع غير متبوع، أي تابع للسماع عند العرب، فالسماع هو الحاكم على القياس، وليس السماع تابعًا للقياس، فلا يكون القياس حاكمًا على السماع"[4]

[1] ابن جني، الخصائص، ص125

[2] المرجع نفسه، ص126

[3] المرجع نفسه، ص126

[4] الشاطبي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 2007، ج3، ص401

المبحث الثالث: قوة القياس عند العرب

باب أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب:

"هذا موضع شريف. وأكثر الناس يضعف عن احتماله لغموضه ولطفه. والمنفعة به عامة، والتساند إليه مقو مجد. وقد نص أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت "قام زيد " أجزت ظرف بشر، وكرم خالد."[1]

لقد طرح ابن جني هذا الموضوع والذي يتعلق بمكانة وقوة القياس بمختلف ضروبه عند العرب، مؤكدا فيه اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو منهم، وقد ارجع ابن جني ذلك إلى أبي عثمان المازني. حيث أفرد ابن جني بابا لذلك في كتابه الخصائص عنوانه: "باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو منهم" وقد وصفه بأنه:" موضع شريف. وأكثر الناس يضعف عن احتماله لغموضه ولطفه. والمنفعة به عامة، والتساند إليه مقو مجد. " وهذا النوع من القياس يُمكّن النحويين من استقر38ء مقاييس العربية من كلام العرب الذين هم اعرف الناس بلغتهم، كما يمكّنهم أيضا من توليد التراكيب وفهم البنى التي لم ترد نصا.

وقال أبو عثمان في الإلحاق المطرد في موضع آخر:" إن موضعه من جهة اللام نحو قُعدُد، ورِمدِد، وشَملَل، وصَعرَر. وجعل الإلحاق بغير اللام شاذًّا لا يقاس عليه. وذلك نحو جوهر، وبيطر، وجدول، وحذيم، ورهوك، وأرطىً، ومعزىً وسلقىً وجعبى. قال أبو علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان: لو شاء شاعر أو ساجع، أو متسع، أن يبنى بإلحاق اللام اسمًا، وفعلا، وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب. وذلك نحو قولك: خرججٌ أكرم من دخللٍ وضربب زيد عمرًا ومررت برجل ضرببٍ وكرمٍ ونحو ذلك. قلت له: أفترتجل اللغة ارتجالا قال: ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذًا من كلامهم. قال: ألا ترى أنك تقول: طاب الخشكنان، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به. هكذا قال فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محولا على كلامها ومنسوبًا إلى لغتها."[2]

يناقش هذا النص مسألة الإلحاق في اللغة العربية ويعرض رأيين مختلفين لأبي عثمان المازني وأبي علي الفارسي. يرى أبو عثمان أن الإلحاق المقبول قياسيًا يتمثل في الأوزان التي تتضمن اللام،

---

[1] ابن جني، الخصائص، 357/1

[2] المرجع نفسه، 358/1، 359

مثل "فعلل" و"فُعلل"، ويعتبر الأوزان الأخرى، مثل "جوهر" و"بيطر" و"جدول"، شاذة ولا يمكن القياس عليها.

من جهة أخرى، يُشير أبو علي الفارسي إلى أن القياس على الأوزان المطردة هو مشروع، ويجوز للمتكلم إنشاء ألفاظ جديدة وفقًا لهذه الأوزان، سواء كانت اسمًا أو فعلًا أو صفة، طالما أنها مبنية على نسق كلام العرب. ويؤكد أن هذا لا يُعتبر ارتجالًا أو إحداثًا لغويًا، بل هو قياس مشروع يُدخل تلك التراكيب ضمن اللغة، حتى وإن لم تُستخدم من قبل العرب. يستدل أبو علي بمثال "الخشكنان"، الذي يُعتبر داخلًا في العربية إذا تم صياغته في تركيب عربي.

كما يُبرز ابن جني موقفًا نحويًا دقيقًا يرى فيه أن ما يُقاس على كلام العرب فهو من كلامها، حتى وإن لم يُسمع نصًّا. وقد دعم ابن جني رأيه بأمثلة مبتكرة لألفاظ مثل "ضربرب" و"شربرب" و"جعفرر"، مبنية كلها على أوزان عربية مألوفة كـ"فُعلْلُل" و"فعللل". ويؤكد أن هذه المشتقات، على الرغم من حداثتها، تُعد عربية لأنها تحترم قواعد التوليد الصرفي في اللغة. وهكذا يُظهر هذا الطرح أن اللغة العربية قابلة للتوليد والامتداد بالقياس، وأن صحة الانتماء اللغوي لا تتوقف على السماع فحسب، بل تشمل كذلك ما يصح قياسه على المسموع. حيث يقول:" لو مررت على قوم يتناولون هذه الأمثلة وسألت: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم نجد بدا من أن تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواجد من هذه الحروف"[1]

[1] ابن جني، الخصائص، 360/1

المبحث الرابع: أنواع المقاييس

باب في مقاييس العربية:

يقول ابن جني:"وهي ضربان: أحدهما معنوي والآخر لفظي. وهذان الضربان وإن عمّا وفشوا في هذه اللغة فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظًا، نحو أحمد ويرمع وتنضب وإثمد وأبلم وبقم وإستبرق والثمانية الباقية كلها معنوية كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك"[1]

لقد تحدث ابن جني عن ضربين من مقاييس العربية ينتميان إلى نظرية العامل، أحدهما هو العامل اللفظي والآخر هو العامل المعنوي، فالأول جاء من ألفاظ مؤثرة في ما بعدها، كأدوات الجزم، النصب، الأفعال، وحروف الجر وغيرها، أما الثاني فهو مؤثر ذهني دون أن يلفظ أو يكتب يدرك عن طريق العقل فحسب، فهو تأثير معنوي يؤثر في ما بعده، كالابتداء في رفع المبتدأ، أو تجرد الفعل المضارع من أدوات الجزم والنصب ... ويرى ابن جني :(وهذان الضربان وإن عمّا وفشوا في هذه اللغة فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي) حيث وضّح أن القاعدة الأكثر قوة وشيوعا هي القياس المعنوي.

كما تطرق أيضا إلى ظاهرة العامل في النحو العربي إلى أن ما يُعرف بالعوامل اللفظية هو في الحقيقة عوامل معنوية. فالإعراب، مثل رفع الفاعل ونصب المفعول به، يعتمد على المعنى الذي تحمله الكلمة في السياق، وليس على الصوت أو الشكل. يتضح ذلك من قول النحاة: "رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول"، حيث يعتمد التعليل على الوظيفة الدلالية وليس الخصائص الصوتية. فمثلًا، الفعل "ضرب" لا يؤثر نحويًا لأنه يتكون من الضاد والراء والباء، بل لأنه يدل على حدوث فعل من فاعل على مفعول. هذه الرؤية تدعو إلى إعادة التفكير في مفهوم العامل والتمييز بين الشكل الصوتي والمعنى في اللغة العربية. يقول ابن جني:" ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي. ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية؛ ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرًا فإن " ضرب" لم

[1] ابن جني، الخصائص، 109/1

تعمل في الحقيقة شيئًا وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل."[1]

حيث بيّن أن النحويين عندما قسموا العوامل إلى لفظية ومعنوية، كان هدفهم تمييز أثر العمل النحوي بناءً على ظهوره في السياق، وليس بناءً على حقيقته الذاتية. فالعامل اللفظي هو ما يرتبط فيه الإعراب بلفظ ظاهر، مثل حرف الجر في "مررت بزيد" أو أداة التمني في "ليت عمرًا قائم". أما العامل المعنوي فهو الذي يخلو من هذا اللفظ، مثل رفع المبتدأ لكونه في بداية الجملة أو رفع الفعل لمجيئه في موضع اسم

لكن، هذه التقسيمات تمثل الظاهر فقط. في الحقيقة، العمليات الإعرابية من رفع ونصب وجر وجزم تعود إلى المتكلم نفسه، وليس إلى الألفاظ. فالمتكلم هو الذي يحدد العلاقات النحوية ويطبق قواعد اللغة وفقًا لإرادته ومعرفته، وقد يظهر آثار فعله من خلال ربط الألفاظ أو توظيف المعاني المرتبطة بها. وبالتالي، فإن العامل في حقيقته يعكس نية المتكلم وتنظيمه العقلي للخطاب، مما يعكس بُعدًا فلسفيًا عميقًا في فهم البنية النحوية في العربية. يقول ابن جني:" وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرًا قائم وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ"[2]

أما سيبويه(ت180هـ) فقد تحدث عن نظرية العامل في (الكتاب) هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية:

وقال:" وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرَّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف"[3]

---

[1] ابن جني، الخصائص، 109/1

[2] المرجع نفسه، 110.109/1

[3] سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ص13

بيّن سيبويه العلاقة بين العلامات الإعرابية والتمثيلات الصوتية في اللغة العربية، حيث يقسم الظواهر إلى ثماني مجالات. هناك أربع مجالات نحوية: الرفع، النصب، الجر، والجزم، وأربع مجالات صوتية: الضم، الفتح، الكسر، والوقف.

كما تحدث عن الفرق المهم بين الإعراب والبناء من حيث ارتباط كل منهما بالعوامل النحوية. فذكر المجاري الثمانية لا يهدف فقط إلى التصنيف الصوتي، بل لتوضيح الفرق بين العلامات التي تتغير بزوال العوامل، مثل الإعراب الذي يظهر على الحرف الأخير من الكلمة، وبين العلامات التي تُبنى عليها الكلمة بشكل ثابت، وهو ما يُعرف بالبناء، حيث يقول :" وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب."[1]

كما يُحدّد ارتباطه بحروف الإعراب الظاهرة على نهايات الكلمات، مبينًا أن الرفع والجر والنصب والجزم إنما تتحقق آثارها عبر هذه الحروف. ويقتصر تأثير الإعراب على طائفتين لغويتين: الأسماء المتمكنة، وهي التي تقبل دخول العوامل وتظهر عليها علامات الإعراب، والأفعال المضارعة المشابهة لأسماء الفاعلين، وهي تلك التي تبدأ بإحدى الزوائد الأربع: الهمزة، التاء، الياء، النون، والتي تُصاغ منها صور الأفعال المضارعة مثل: "أفعل"، "تفعل"، "يفعل"، و"نفعل". ويُفهم من هذا أن الإعراب ليس عامًا في كل الكلمات، بل محصور في الأسماء المعربة والأفعال المضارعة المتصلة بهذه الزوائد، وهي التي تمتلك قابلية التغيّر بحسب السياق والعوامل. كما أن هذا التصنيف يُظهر وعي النحويين بالفروق بين المبني والمعرب، ويدلّ على دقّة منهجهم في تحديد مواضع التأثر بالعوامل النحوية، مما يُشكّل ركنًا أساسيًا في بناء النظرية النحوية العربية." فالرفع والجر والنصب والجزم لحروفِ الإعراب. وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك قولك: أفْعَلُ أنا، وتَفعل أنتَ أو هي، ويَفعل هو، ونَفعل نحن."[2]

[1] سيبويه، الكتاب، ص13.

[2] المرجع نفسه، ص13

أما عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) فقد قسّم العوامل النحوية إلى مائة عامل، وهي في جملتها تنقسم إلى قسمين هما: عوامل لفظية وعوامل معنوية، فاللفظية تنقسم إلى سماعية وقياسية، أ ما السماعية منها فهي واحد وتسعون عاملا، وأما القياسية فهي سبعة عوامِل، وأما المعنوية فعاملان. فالسماعية كالحروف (حروف الجر والحروف المشَّبهة بـ(ليس) والأسماء مثل: (أسماء الشرط). والقياسية مثل: (الفعل والمشتقات العاملة). والعاملان المعنويان هما: (الابتداء) في المبتدأ والتجرد من الناصب والجازم (في الفعل المضارع، أو مشابهة الفعل المضارع للاسم.[1]

في حين أنّ عباس العقاد(ت1383هـ) فقد أولى لنظرية العامل أهمية كبيرة ويتضح ذلك قوله في كتابه أشتات مجتمعات اللغة والأدب:" وهي مسألة من أهم مسائل النحو في اللغة، بل هي مسألة الكبرى أو مسألته الأولى والأخيرة؛ لأنها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات. وتلك هي أسباب الإعراب والبناء."[2] وتعود هذه الأهمية الكبيرة التي أبداها العقاد لنظرية العامل هي كونها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات. ومن المعارضين لفكرة نظرية العامل نجد إبراهيم أنيس نجد أن إبراهيم أنيس رأى ان الحركات الإعرابية ليس لها أي مدلول، حيث يقول في كتابه من أسرار اللغة:" لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات ببعضها البعض".[3] فهو يرى أن الحركات الإعرابية لا يتعدى دورها وصل الكلمات ببعضها البعض، فلا علاقة لها بتحديد المعاني.

[1] محمد الطيب البشير بابكر، نظرية العامل في النحو العربي، المجلة الدولية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، أغسطس 2018، ص7

[2] محمود عباس العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، مؤسسة هنداوي، 1963، الفصل الثالث ص23

[3] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، ط3،1966، ص225

المبحث الخامس: القياس على الضعيف

باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور:

"فإذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفاً في قوله مألوفاً منه لحنه وفساد كلامه حكم عليه ولم يسمع ذلك منه. هذا هو الوجه وعليه ينبغي أن يكون العمل. وإن كان قد يمكن أن يكون مصيباً في ذلك لغة قديمة مع ما في كلامه من الفساد في غيره إلا أن هذا أضعف القياسين. والصواب أن يرد ذلك عليه ولا يتقبل منه"[1]

وضع ابن جني في هذا النوع من القياس مبدأ نقديًا في قبول الرواية اللغوية، مفاده أن من عُرف بضعف اللغة وكثرة الأخطاء لا يُحتج بما يُروى عنه من ألفاظ تخالف لغات الجماعة، حتى لو جاءت منه بشكل يحتمل الصحة. يجب الاعتماد في اللغة على النحات المعروفين بسلامة اللسان، وليس على من شاعت عنه الأخطاء، إذ يُبنى الحكم في هذه الحالة على الغالب لا على النادر. ورغم أنه من الممكن نظريًا أن يكون قد أصاب في تلك الكلمة باعتبارها من بقايا لغة قديمة، إلا أن هذا الاحتمال ضعيف، ويُعتبر "أضعف القياسين" كما عبّر عنه ابن جني، لذا يُرجح رد هذا القول وعدم قبوله. ويتضح من ذلك أن المنهج السليم في تقويم اللغة يجب أن يجمع بين سلامة النقل واعتبار مصدره، فلا يُكتفى بالسماع المجرد دون تمحيص

[1] ابن جني، الخصائص 390/1

المبحث السادس: القياس على القليل

باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه:

"ولا يجوز القياس عليه لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في ثقيف: ثقفي، وفي قريش: قرشي، وفي سليم: سلمي. فهذا وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس. فلا يجيز على هذا في سعيد سعدي، ولا في كريم كرمي"[1].

قسّم ابن جني هذا النوع من القياس إلى ثلاثة أقسام، وبدأ بالحديث عن القسم الأول، وهو أن يكون المسموع لا نظير له في الألفاظ الأخرى، وقد اتفق العرب على نطقه. هذا النوع يُقبل ويُعتبر حجّة ويُقاس عليه بالإجماع ثم تطرق إلى مسألة النسب في اللغة، موضحًا أن بعض صيغ النسب لا يمكن القياس عليها لأنها شاذة وغير قياسية. على سبيل المثال، كلمة "ثقفي" من "ثقيف"، و"قرشي" من "قريش"، و"سلمي" من "سليم

بالرغم وجود أمثلة عديدة، إلا أن النحوي سيبويه يعتبر أنّ هذه الصيغ ضعيفة في القياس لأنها تتضمن حذفًا أو تغييرًا في بنية الاسم الأصلي. لذلك، وفقًا لرأيه، لا يجوز أن نقيس عليها فنقول "سعدي" من "سعيد" أو "كرمي" من "كريم"، لأن ذلك يغير جذر الكلمة أو صيغتها، مما يتعارض مع الضوابط القياسية التي يعتمدها النحويون في بناء النسب الصحيح.

كما أضاف ابن جني نصا آخر تحدث فيه عن القياس على القليل في (باب فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور) وهو أن يكون المسموع فردا أي أن المتكلم به واحد ويخالف ما عليه الجمهور: حيث بيّن أن الفصاحة وحدها لا تكفي لقبول ما يُروى عن العرب، بل يجب أن يتوافق ذلك مع ما يستخدمه جمهورهم، أو أن يؤيده القياس النحوي المعروف. فإذا قال فصيح قولًا يخالف ما عليه عامة العرب، فلا يُقبل إلا إذا دعمه القياس. أما إذا خالف القياس والسماع معًا، مثل أن يُرفع المفعول به أو يُجر الفاعل أو يُرفع المضاف إليه، فيجب رد هذا القول وعدم الاحتجاج به، لأنه لا يستند إلى أصل لغوي معتبر، بل يتعارض مع أصول النحو والسماع الصحيح، مما يجعله شاذًا لا يُقاس عليه،" فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ وما وجد طريق إلى تقبل ما يورده إذا كان القياس يعاضده فإن لم يكن القياس مسوغاً له

[1] ابن جني، الخصائص، 116/1

كرفع المفعول وجر الفاعل ورفع المضاف إليه فينبغي أن يرد. وذلك لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعا"[1].

ويضيف نصا آخر في (باب في الشيء يسمع من العربي مالا يسمع من غيره) وهو أن يكون المسموع مفردا وقد انفرد به المتكلم ولم يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه: حيث شرح ابن جني ظاهرة لغوية تتعلق بقدرة بعض الأعراب ذوي الفطرة السليمة والفصاحة العالية على ابتكار ألفاظ جديدة لم تُسمع من قبل، كما روي إلى رؤبة وأبيه في توليد كلمات غير مسبوقة. يستدل أبو عثمان على ذلك بقوله: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"، مما يعني أن كل ما يوافق أوزانهم وأساليبهم يمكن اعتباره جزءًا من لغتهم، حتى وإن لم يُسمع نصًا. بناءً على هذا المبدأ، يجيز النحوي أبو علي الفارسي توليد صيغ جديدة مثل "ضربب" و"خرجج" لتُستخدم كأفعال وأسماء وصفات، استنادًا إلى تكرار بعض الأصول اللغوية، حتى لو لم يكن هناك سماع مباشر لها. وقد ناقش أبا علي في هذا الرأي متسائلًا عن مشروعية ارتجال اللغة بهذه الطريقة، مما يفتح نقاشًا مهمًا حول حدود القياس المسموح والارتجال الذي يتجاوز السماع والتواتر، فقال:" فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرَّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها ولا سُبِقَا إليها. وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[2].

[1] ابن جني، الخصائص، 387/1

[2] المرجع نفسه، 25/2

المبحث السابع: حدود الأخذ بالقياس

باب في اللغة المأخوذة قياسا

يحدد ابن جني موضعا في اللغة المأخوذة قياسا وهي قضية لغوية تتعلق بظواهر صرفية ونحوية يُخطئ بعض المشتغلين بالعربية في فهمها أو يتعاملون معها بتعجرف، فيصف ذلك قائلا: "أنه موضع كأن في ظاهره تعجرفا ..."[1] ثم يطمئن أهل هذا الصناعة أنه موضع موجود في المختصرات النحوية ونلاحظ أن ابن جني قدّم مثالًا واضحًا على ذلك من باب جمع القلة، حيث يوضح أن الكلمات الثلاثية التي تأتي على وزن "فعل" تُجمع على "أفعل" (مثل كلب . أكلب)، بينما تُجمع الأسماء الثلاثية على أوزان أخرى غالبًا على "أفعال" (مثل جبل . أجبال، وكبد . أكباد، وقفل . أقفال). يسعى ابن جني إلى تنبيه القارئ إلى أن ما قد يبدو غريبًا أو غير مألوف في ظاهره هو في الحقيقة جزء من القواعد المقررة، مما يدعو إلى مراجعة الأحكام والانفتاح على منطق اللغة بدلاً من الانغلاق أو التكبر في مواجهتها

ويضيف قائلا:"ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردًا، أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره."[2]

حيث وضّح مبدأً أساسيًا في منهج النحويين، وهو أن القياس في اللغة أصل معتمد يُرجع إليه عند عدم وجود السماع، طالما كان القياس مبنيًا على قواعد راسخة. حيث يؤكد أنه إذا احتاج اللغوي إلى صيغة جمع أو مضارع ولم يجد لها سماعًا مباشرًا، فعليه أن يعتمد على القياس الصحيح، بدلاً من التوقف من استخدامها. ويقدم أمثلة على ذلك، مثل قياس "أرجاز" من "رجز" على "أحمال"، و"أعجار" من "عجر" على "أيقاظ"، و"أشباع" من "شبع" على "أنطاع"، و"دماثر" من "دمثر" على "سباطر"...

فالقائل:" لا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه؛ لأنه لو كان محتاجًا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون "وتقبلوها وعمل بها المتأخرون معنى يفاد والقوانين التي وضعها المتقدمون "وتقبلوها"، وعمل بها المتأخرون معنى يفاد"[3] ،فاللغة منذ نشأتها جاءت ليعبر بها كل قوم عن أغراضهم، فجاؤوا بجميع التراكيب ومشتقاتها وأفعالها الماضية والمضارعة، وأسماء

---

[1] ابن جني، الخصائص، 40/2

[2] المرجع نفسه، 41/2

[3] ابن جني، الخصائص، 4241/2

الفاعل والمفعول، وأسماء الزمان والمكان، ومصادر الجموع والتصغير....، وعليه اقتضت حكمتهم فوجدوا كلام العرب على ضربين:

أ. مالا بد من تقبله على هيئته، لا بوصف فيه ولا تنبيه عليه، نحو: "دار" و"باب" و"حجر"

ب . ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس وتخف الكلفة في علمه على الناس، فقننوه وفصلوه؛ إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغني عن المذهب الحزن البعيد. وعلى ذلك قدم الناس في أول المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأمارات، ثم أتلوه ما لا بدله من السماع والروايات، فقالوا: المقصور من حاله كذا؛ "ومن صفته كذا، والممدود من أمره كذا، ومن سببه كذا، وقالوا في المذكر والمؤنث: علامات التأنيث كذا، وأوصافها كذا"، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا: ومن المؤنث الذي روي رواية كذا وكذا. فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به[1].

يُعبر ابن جني عن موقف يتعلق بقضايا اللغة والقياس فيها، ويشرح منهج العلماء في التعامل مع اللغة العربية بين القياس والسماع. يقول:" لما رأى القوم كثيرا من اللغة مقيسا ومنقادا وسموه بمواسيمه، وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز"[2] فيوضح أن اللغويين، لما وجدوا كثيرًا من اللغة منضبطًا بقياس مطرد، سلكوا سبيل الاختصار والإيجاز، مكتفين بتأصيل القواعد وتسمية الأبنية دون حاجة إلى استعراض كل جزئية، مما يدل على اطمئنانهم إلى منطق القياس. لكنهم حين واجهوا مواضع لا يغني فيها القياس، ولا بد فيها من النص والسماع، ألزموا أنفسهم بإيرادها على وجهها، لعدم وجود بديل عنها. ويؤكد ابن جني أنه لا يدّعي أن جميع مفردات اللغة يمكن تحصيلها بالقياس وحده، بل يلتزم به فقط حيث يصح ويُحتجّ به، كما فعل العلماء من قبله الذين اقتدى بهم وسار على نهجهم. ثم حدد موقفه من القياس في اللغة فيقول:" ومعاذ الله أن ندَّعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسًا، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبهنا عليه،"[3] وهذا ما ينساق مع الطبع السليم وصفاء الفكر:" فهذا مذهب العلماء بلغة العرب وما ينبغي أن يعمل عليه ويؤخذ به."[4]

---

[1] ابن جني، الخصائص، 43.42/2

[2] المرجع نفسه، 43/2

[3] ابن جني، الخصائص، 43/2

[4] المرجع نفسه، 43/2

المبحث الثامن: أقسام القياس

حمل الفرع على الأصل:

باب في مقاييس العربية:

"أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيماز به، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها ففعلوا ذلك ضرورة ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضًا على الجر فقالوا ضربت الهندات " كما قالوا مررت بالهندات " ولا ضرورة هنا لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهندات فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه، فدل دخولهم تحت هذا –مع أن الحال لا تضطر إليه– على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل وإن عرى من ضرورة الأصل".[1]

يعالج ابن جني مسألة تطور الإعراب في صيغ التثنية والجمع، مركزًا على العلاقة بين علامات الإعراب والحركات أو الحروف. في تثنية الأسماء وجمع المذكر السالم، تم تحديد علامات الإعراب الثلاث عبر الحروف: الألف للرفع، والياء للجر، والياء أيضًا للنصب. هذا أدى إلى التباس بين حالتي الجر والنصب في الشكل واللفظ. بما أنه لا يوجد حرف يميز النصب عن الجر، تم جذب النصب إلى الجر، مما أدى إلى توحيد العلامة بينهما لضرورة صوتية وشكلية، كما يشير النص. أما في جمع المؤنث السالم، فقد أُضيفت التاء كعلامة جمع، مع الاحتفاظ بعلامات الإعراب الأصلية: الضمة للرفع، والكسرة للجر. لكن العرب استمروا في كسر التاء في حالة النصب (مثل "رأيت الهندات")، رغم عدم وجود ضرورة لذلك، مما يعتبر دليلًا على ميلهم إلى توحيد النصب والجر في جمع المؤنث السالم. هذا يشير إلى مبدأ نحوي مهم، وهو أن العرب لا تعتمد فقط على الضرورة في بناء أنظمتها الإعرابية، بل تميل أحيانًا إلى الاتساق والتشابه القياسي بين الأبنية، حتى في غياب الحاجة. يُظهر النص أيضًا وعي النحاة العرب بتعقيدات النظام الإعرابي، وتفريقهم بين ما يُبنى على الضرورة الصوتية وما يُبنى على الاختيار القياسي الجمالي.

[1] ابن جني، الخصائص، 111/1

وقد ذكر السيوطي كتاب الاقتراح أن هذا النوع من القياس يسمى قياس المساوِي؛ وإنما سمي بذلك لأنه قد حصلت فيه المساواة بين الأصل المقيس عليه والفرع المقيس؛ فكان حكمهما واحدًا. حمل فرع على أصل ومن أمثلته: إعلال الجمع وتصحيحه حملًا على المفرد في ذلك؛ كقولهم: قِيَم ودِيَم، في قيمة وديمة، وقولهم: زِوَجة وثِوَرة، في زوج وثور"؛[1]

ب . حمل الأصل على الفرع:

باب في غلبة الفروع على الأصول:

"ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ألا تراهم لما حذفوا الحركات –ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب ولم ينطلق– تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضًا الحروف الأصول فقالوا: لم يخش ولم ير ولم يغز. ومن ذلك "أيضًا" أنهم حذفوا ألف مغزىً، ومدعىً في الإضافة فأجازوا مغزِيّ ومرمِيّ ومَدعِيّ فحملوا الألف هنا –وهي لام– على الألف الزائدة في نحو حبلىّ وسكرىّ. ومن ذلك حذفهم ياء تحية وإن كانت أصلًا حملًا لها على ياء شقية وإن كانت زائدة فلذلك قالوا تحويّ كما قالوا سقويّ وغنويّ في شقية وغنية. وحذفوا أيضًا النون الأصلية في قوله: ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

وفي قوله: كأنهما مِلآنَ لم يتغيرا"[2]

يناقش ابن جني ظاهرة لغوية مهمة تتعلق بتغليب الشبه الصرفي بين الأصل والفرع في بنية الكلمة، حتى يمكن أن يتم التضحية بالأصل عن طريق الحذف أو التغيير. فنجد ذلك عندما يحدث التباس بين الأصل والفرع في الذهن اللغوي أو السياق الصرفي. فيعرض ابن جني أمثلة على هذا الأسلوب، المعروف بـ "القياس بالوهم أو الشبه"، حيث يُعامل ما هو أصلي كما لو كان زائدًا، بسبب تشابههما في البنية أو الموقع أو الوظيفة. في حالة الجزم، لم يقتصر الحذف على الحركات الزائدة فقط (مثل "لم يذهب")، بل شمل أيضًا حذف الحرف الأصلي نفسه، كما في "لم يخشَ" و"لم يرَ" و"لم يَغزُ". هنا، حُذفت اللام الفعلية بسبب الالتباس بينها وبين العلامات الإعرابية. يُعتبر هذا توسعًا في منطق الحذف لتعزيز الاتساق في الصرف. ثم ينتقل بعد ذلك إلى الأسماء، حيث يشير إلى حذف ألف "مغزى" و"مدعى" عند الإضافة، رغم أن هذه الألف أصلية في الكلمة. يتم ذلك قياسًا على حذف الألف الزائدة في كلمات مثل "حبلى" و"سكرى" عند النسب (حبليّ، سكريّ). هنا يظهر مبدأ

[1] السيوطي، الاقتراح، ص85

[2] ابن جني، الخصائص، 310/1

القياس الشكلي بين الأبنية، حيث تُقدّم الصورة على الوظيفة، ويُغلب التماثل الصرفي على الصفة الاشتقاقية للكلمة. ينطبق هذا المنطق أيضًا على حذف ياء "تحية" (وهي أصلية) عند النسب، ليصبح "تحويّ"، قياسًا على حذف ياء "شقية" (وهي زائدة) في "شقويّ"، وكذلك في "غنية" التي تصبح "غنويّ". وهذا يدل على أن الوظيفة الصرفية قد تتراجع أحيانًا أمام ضغط الشبه في الشكل، حيث يُعامل الأصل كما لو كان زائدًا، وتُلغى الفروق الاشتقاقية من أجل التماثل الشكلي. ويُنهي ابن جني قوله بمثال شعري يوضح حذف النون الأصلية من الفعل "املأ"، في قوله: "كأنهما ملآن"، وكذلك حذفها من الفعل "اسقني" في قوله: "ولاك اسقني...". هذا يعزز ما يقوله المؤلف من أن الذوق العربي أحيانًا يفضل الاتساق والإيقاع أو الاقتصاد الصوتي على المحافظة الصارمة على الأصول.

يقول السيوطي:" حمل الأصل على الفرع: المثال الثاني: إعلال المصدر لإعلال الفعل، وتصحيحه لصحته، كـ (قمت قياما) و(قاومت قواما) ومن أمثلة هذا النوع من الحمل: حذف الحروف للجزم وهي أصول، حملا على حذف الحركات له وهي زوائد، وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف، وعلى الحرف في البناء، وهو أصل عليهما، وحمل (ليس وعسى) في عدم التصرف على (ما ولعل)، كما حملت (ما) على (ليس) في العمل"[1]

ج . حمل النظير على النظير:

باب في عدم النظير:

"فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير ألا ترى إلى عِزويت، لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظير فمنعت من أن يكون "فِعويلا" لما لم تجد له نظيرًا وحملته على "فِعليت" لوجود النظير وهو عفريت ونفريت."[2]

يتناول ابن جني مسألة لغوية مهمة تتعلق بمنهج القياس الصرفي، خاصة عندما لا يكون هناك دليل مباشر على أصل الكلمة أو بنائها. يشير المؤلف إلى أن غياب القرائن الصريحة يدفع النحوي للاعتماد على "النظير" كوسيلة لمساعدته في تحديد البنية الصرفية للكلمة. والمثال الذي يطرحه هو "عِزويت"، حيث لا يتضح إذا كانت الواو والتاء من الأصول الثلاثة للكلمة أو من الزوائد. لذلك، لم يمكن حملها على وزن "فِعْويل" لعدم وجود نموذج مشابه، مما يعني أن القياس لا يُعتمد على وزن مهجور أو غير مستخدم.

---

[1] السيوطي، الاقتراح، ص88

[2] ابن جني، الخصائص، 197/1

بدلاً من ذلك، رجّح النحويون أن يكون وزن الكلمة "فِعليت"، لأن هناك أمثلة مشابهة في الاستعمال العربي مثل "عِفريت" و"نِفريت". هذا يؤكد أن القياس في غياب الدليل يعتمد على مبدأ "وجود النظير في الاستعمال"، وليس فقط على الإمكان العقلي أو التركيبي. ويؤكد ذلك أن القياس في اللغة العربية محكوم بالاستعمال والشيوع، لا بمجرد الإمكان النظري، مما يعكس نزعة عقلية استقرائية في التفكير النحوي تقوم على التمثيل بالمألوف وتجنب الشاذ أو النادر.

قال الجوهري: " ولم يسمع تصغيره إلا في أملح وأحسن ولكن النحويين قاسوه فيما عداهما ".[1]

د. حمل الضد على الضد:

باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض:

ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله

إذا رضيت على بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها

أراد: عنِّى. ووجهه: أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه، فلذلك استعمل "على" بمعنى "عن"، وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنه قال: لما كان "رضيت" ضد "سخطت" عدّى رضيت بعلى حملًا للشيء على نقيضه؛ كما يحمل على نظيره. وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيرًا، فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضد الآخر. ونحو منه قول الآخر: إذا ما أمرؤ ولَّى علي بوده ... وأدبر لم يصدر بإدباره ودّي".[2]

تناول ابن جني في هذا القول ظاهرة لغوية دلالية تتعلق بالتوسع في استخدام الحروف، حيث يُستخدم حرف جر في موضع غيره الأصلي بناءً على دلالات قرينة أو علاقات معنوية بين الأفعال. ويوضح ذلك من خلال بيت الشعر: "إذا رضيت على بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها"، حيث تم استخدام "على" مع الفعل "رضيت"، رغم أن الأصل أن يُستخدم "عن"، كما في "رضيت عنه يُفسر هذا بأن الرضا يتضمن الإقبال والمحبة، وهي معانٍ تستدعي القرب، لذا استُعمل "على" بدلاً من "عن" بسبب العلاقة بين الفعل ومعاني القرب. ويُعزز هذا الرأي ما ذهب إليه الكسائي الذي يرى أن الرضا نقيض السخط، ولأن "سخطت" يتعدى بـ"على"، جاز أيضًا أن يُعدّى "رضيت" بـ"على" بناءً على مبدأ القياس على النقيض، وليس على النظير فقط هذا يُظهر توسع مفهوم القياس الدلالي في اللغة، حيث لا يُشترط أن يكون التشابه هو المعيار الوحيد، بل يكفي أن تكون هناك علاقة تضاد

[1] السيوطي، الاقتراح، ص88

[2] ابن جني، الخصائص، 311/2

تُبرر استخدام أدوات التعبير النحوي، كمايشير أيضًا إلى أن سيبويه اتبع هذا المنهج في تفسير بعض الظواهر، حيث قَبِل الاستعمالات المختلفة للمصدر أو الأسلوب إذا كانت متوافقة في البناء، حتى لو كانت المعاني متضادة، ما دامت السياقات تحتمل ذلك. أما الشاهد الثاني:

"إذا ما امرؤ ولّى عليّ بودّه... وأدبر لم يصدر بإدباره ودّي"، فيظهر مثالًا آخر لهذا النوع من التحويل الدلالي، حيث يعبر الشاعر عن الودّ رغم الإدبار، مما يدل على استمرار العلاقة العاطفية رغم تغير الظروف. وهذا يُعزز فكرة أن اللغة تقبل التوسع في استخدام الحروف والأفعال إذا احتاج المعنى العاطفي أو الرمزي لذلك، دون الالتزام بالتعدية الأصلية.

"وفي الجزولية: " قد يحمل الشيء على مقابله وعلى مقابل مقابله

مثال الأول: لم يضرب الرجل حمل الجزم على الجر، ومثال الثاني: اضرب الرجل حمل الجزم فيه الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب، ومثال الثالث: اضرب الرجل جعل السكون فيه على الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم والجزم مقابل السكون ".[1]

[1] السيوطي، الاقتراح، ص90

خاتمة

خاتمة:

بعد هذه الرحلة البحثية في كتاب الخصائص لابن جني، والتي تناولت قضايا القياس النحوي بوصفها محورا أساسيا في التنظير النحوي عنده، فقد سعت هذه الدراسة لتسليط الضوء على القياس النحوي بوصفه أداة عقلية يعتمد عليها النحو العربي في بناء الأحكام.

من خلال دراستنا للقياس النحوي عند ابن جني في كتابه الخصائص واستخراج أهم القضايا توصلنا إلى النتائج الآتية:

. أعاد ابن جني تعريف القياس النحوي، وحرره من بعض القيود التي وضعها النحاة السابقون، حيث جعله أكثر مرونة واتساقا مع واقع اللغة.

. أقر ابن جني بوجود حدود لا يجوز تجاوزها في القياس، خاصة إذا تعارض القياس مع ما ثبت بالسماع الصريح.

. يحتل القياس مكانة مركزية في بناء القاعدة النحوية عند ابن جني.

. فرّق ابن جني بين القياس الجلي والقياس الخفي، واعتبر الأول أولى بالقبول لأنه واضح في علته.

. أظهر ابن جني فهمه العميق لوظيفة القياس، حيث وسّع دلالته وربطه بمبدأ التعليل العقلي والقياس المنطقي.

. الربط بين القياس والعلل النحوية وذلك من خلال توضيح العلاقة الوثيقة بين القياس والتعليل، حيث يعد القياس وسيلة للوصول إلى العلة.

. اعتمد ابن جني على الشواهد القرآنية والشعرية حيث جعل من الشاهد أهم ركائز القياس.

. يتميز كتاب "الخصائص" لابن جني بأسلوب علمي دقيق يجمع بين التحليل العقلي والتأصيل اللغوي، ويظهر فيه ثقافة واسعة وذهن نقدي. حيث يعتمد أسلوبه على الاستقصاء والاستدلال، من خلال تقديم آراء مختلفة ثم يفندها أو يدعمها بالحجج النقلية والعقلية، مما يضفي طابعًا جدليًا ومنهجيًا على نصه.

. يُظهر ابن جني اهتمامًا خاصًا بالتركيب اللغوي، مستخدمًا لغة رصينة تجمع بين العمق المعرفي والدقة الاصطلاحية، مع الحرص على التوضيح من خلال الأمثلة والاستشهاد بالشعر العربي لتقريب المفاهيم.

. اعتمد ابن جني على منهج تحليلي دقيق في تطبيق القياس، إذ لم يكتف بالنتيجة، بل كان حريصا على تعليلها وإثباتها منطقيا.

. أظهر حرصًا كبيرًا على التفريق بين الشاذ والمطرد، فكان يرفض القياس على الشاذ إلا لضرورة قوية، ويرى أن الشذوذ لا يرقى إلى مرتبة التأصيل.

. دافع ابن جني عن جواز القياس على بعض المواضع المختلف فيها إذا توفر وجه من العلة أو القرينة، وهو ما يعبّر عن مرونة فكرية في التعامل مع أصول النحو.

. أظهر ابن جني قدرة عالية على صياغة المصطلح النحوي وتطويره، كما يُلاحظ في ضبطه لمفاهيم مثل "العلة"، "القياس"، "الاطراد"، وغيرها، مما يدل على وعيه الاصطلاحي واستيعابه لمستويات اللغة المتعددة.

. اتّسمت لغة ابن جني في الخصائص بالجمع بين التحقيق العلمي والدقة الاصطلاحية من جهة، والطابع الأدبي والبياني من جهة أخرى، فكان أسلوبه يجمع بين صرامة النحويين وذوق الأدباء.

وآمل أن أكون قد أصبت فيما قصدت، ووفقت لتحقيق ما كنت أنشده، فإن وفقت فهذا من فضل ربي وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.

وآخر دعواتي أنِ الحمد لله رب العالمين.

المصادر
والمراجع

المصادر والمراجع:

المصادر

- **المصحف الشريف**
- **ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، ط2، 1913م**
- **المراجع**

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، بالقاهرة، 1966
2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978
3. ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت . لبنان، 1999م
4. ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1913م، مصر
5. ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمد محمود شاكر، دار المدني
6. ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414ه
7. أبو البركات الأنباري، الاغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، 1377ه، بدمشق.
8. أبو القاسم الزجاجي، الايضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ا دار النفائس،1979.
9. أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ، دار المعارف، مصر، القاهرة.
10. أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر، 1982م.
11. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، الكويت،1974م

12. الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة دار الأمل، 1984م.
13. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، 1367 هـ.
14. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
15. السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي ،2006م.
16. الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 2007م.
17. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف.
18. عبد الله علي محمد إبراهيم، ظاهرة القياس وأثرها في النحو العربي، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالد يدامون، شرقية، العدد6.
19. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب بالقاهرة، 2007.
20. محمد الطيب البشير بابكر نظرية العامل في النحو العربي، المجلة الدولية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، أغسطس 2018 .
21. محمد خان، أصول النحو العربي، جامعة خيضر، الجزائر، 2012
22. محمود عباس العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، مؤسسة هنداوي،1963م.
23. المرزباني، معجم الشعراء، تصحيح وتعليق: الاستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، 1982.

الفهرس

الفهرس

مقدمة: 1

الفصل الأول: القياس النحوي . أسسه المعرفية وأطره المنهجية.....

تمهيد:.....6

المبحث الأول: مفهوم القياس النحوي.....7

المبحث الثاني: نشأته:.....**8**

المبحث الثالث: أهميته:.....**11**

المبحث الرابع: أنواعه:.....**13**

المبحث الخامس: أركانه **15**

الفصل الثاني: دراسة وصفية تحليلية لقضايا القياس النحوي في كتاب الخصائص لابن جني .....

تمهيد:.....29

المبحث الأول: الاطراد والشذوذ.....**30**

المبحث الثاني: تعارض السماع والقياس: **34**

المبحث الثالث: قوة القياس عند العرب **36**

المبحث الرابع: أنواع المقاييس.....**38**

المبحث الخامس: القياس على الضعيف.....**42**

المبحث السادس: القياس على القليل.....**43**

المبحث السابع: حدود الأخذ بالقياس.....**45**

المبحث الثامن: أقسام القياس.....**47**

خاتمة:.....53

المصادر والمراجع:.....56

الملخص

الملخص:

تناولت هذه المذكرة موضوع القياس النحوي كما عرضه أبو الفتح ابن جني في كتابه الخصائص، بوصفه أحد أبرز أعلام الدرس اللغوي العربي، وأكثرهم تعمقًا في تحليل الظواهر النحوية وفق رؤية عقلانية تأصيلية. وهدفت الدراسة إلى تتبع القضايا المتعلقة بالقياس في الكتاب، وتحليلها تحليلاً وصفيًا نقديًا، للكشف عن منهج ابن جني في التعامل مع القياس، ومدى حضوره في بناء قواعد النحو، وتمييزه بين المقبول والمردود منه. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فجمعت المادة من كتاب الخصائص، وصنّفتها بحسب المحاور الأساسية المرتبطة بالقياس: مفهومه، نشأته، أهميته، أنواعه، أركانه. وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن ابن جني اعتمد القياس النحوي كأداة مركزية في بناء النظام اللغوي، لكنه ضبطه بضوابط دقيقة، حيث أبدى مرونة في تعامله مع الأصول النحوية، وأكد على وظيفة القياس في تفسير اللغة لا في تغييرها.

الكلمات المفتاحية:

القياس، النحو، القياس النحوي، ابن جني، كتاب الخصائص.

Abstract:

This memorandum addresses the topic of grammatical analogy as presented by Abu al-Fath Ibn Jinni in his book Al-Khasais. He is considered one of the most prominent figures in Arabic linguistics، and the most in-depth in analyzing grammatical phenomena according to a rational، foundational perspective. The study aimed to trace issues related to analogy in the book and analyze them descriptively and critically، to reveal Ibn Jinni's approach to analogy، its presence in constructing grammatical rules، and his distinction between acceptable and rejected analogy. The study relied on the descriptive and analytical approach، collecting material from Al-Khasais and categorizing it according to the main axes related to analogy: its concept، origin، importance، types، and pillars. The study concluded with a set of results، the most important of which is that Ibn Jinni adopted grammatical analogy as a central tool in constructing the linguistic system، but he regulated it with precise controls. He demonstrated flexibility in his approach to grammatical principles and emphasized the function of analogy in interpreting language، not changing it

Keywords :

Analogy, Grammar, Grammatical Analogy, Ibn Jinni, Book of haracteristics.

Résumé :

Ce mémorandum aborde le thème de l'analogie grammaticale tel qu'il est présenté par Abu al-Fath Ibn Jinni dans son ouvrage Al-Khasais. Il est considéré comme l'une des figures les plus marquantes de la linguistique arabe et l'un des plus approfondis dans l'analyse des phénomènes grammaticaux selon une perspective rationnelle et fondamentale. L'étude visait à identifier les questions liées à l'analogie dans l'ouvrage et à les analyser de manière descriptive et critique‹ afin de révéler l'approche d'Ibn Jinni en la matière‹ sa présence dans la construction des règles grammaticales et sa distinction entre analogie acceptable et rejetée. L'étude s'est appuyée sur une approche descriptive et analytique‹ en collectant des données d'Al-Khasais et en les catégorisant selon les principaux axes liés à l'analogie : son concept‹ son origine‹ son importance‹ ses types et ses piliers. L'étude s'est conclue par un ensemble de résultats‹ dont le plus important est qu'Ibn Jinni a adopté l'analogie grammaticale comme outil central dans la construction du système linguistique‹ mais qu'il l'a régulée par des contrôles précis. Il a fait preuve de flexibilité dans son approche des principes grammaticaux et a mis l'accent sur la fonction de l'analogie dans l'interprétation du langage‹ et non dans sa modification.

Mots-clés :

Analogie, Grammaire, Analogie grammaticale, Ibn Jinni, Livre des Caractéristiques